

مؤسسة الضمان الاجتماعي تجيب عن أكثر الأسئلة تكراراً حول القانون

صاحب العمل يتكفل بتغطية 10.9% من إجمالي المساهمات المطلوبة
لتأمينات (الأمومة والشيخوخة وإصابات العمل)

المساعدات المالية التي يتلقاها المعاقون من الشؤون غير كافية ولا تغطي احتياجاتهم ولوازمهم الحياتية المعيشية والصحية

سبعينية لم تستسلم لهزل كبرها ولصعوبة ظروفها الاقتصادية والمالية لتواصل رعايتها لأبنائها الأربعة المعاقين عقليا

التحذير من تغولها ومشاركتها في الحكم وكأنها حزب سياسي

على الأجهزة الأمنية تقديم خدماتها بمساواة ودون تمييز ومحاباة وأن تنأى بنفسها عن التجاذبات السياسية

برنامج حسابات التوفير

بنك القاهرة عمان
CairoAmmanBank

برنامج الكبير

وفر واربح سيارة مرسيدس «C Class Cabriolet» كل 5 شهور
كل شهر \$50,000
كل اسبوع \$5,000
كل يوم iPhone X

التمويل حسب طلب العميل "الكبير" خصصة 200 دينار أو أقل
حسابات التوفير الخاصة ببرنامج 50 دينار أو ما يعادله
بالدينار أو الفنتيغ أو الدولار لتداول المصاحب على

• سيارة مرسيدس C Class Cabriolet كل خمس شهور
• 50,000 دولار كل شهر
• 5,000 دولار كل اسبوع
• iPhone X كل يوم

• المصاحب على الدولار اليومية والسبوعية واليومية في بداية كل شهر
• الحد الأقصى من السيارة 1000 دينار في الشهر 1145
• وعقد السيارة الكلية في شهر 1000 دينار 1114
• مصاحبة التوفير غير متاحة للطلاب
• الحد الأدنى بالتوفير 100000 دينار والتوفير بالبيع 1100000

تعداً لتقدم

1700-701-701
www.cab.ps

ملف العدد

مؤسسة الضمان الاجتماعي تجيب عن أكثر الأسئلة تكراراً حول القانون

مدير عام مؤسسة الضمان الاجتماعي أسامة حرز الله

لـ "الحدث":

■ صاحب العمل يتكفل بتغطية 10.9% من إجمالي المساهمات المطلوبة لتأمينات (الأمومة والشيخوخة وإصابات العمل)

■ يصبح الاشتراك إلزامياً في الحالة التي يقوم فيها رب العمل بتوظيف عامل لديه بعلاقة عمل منتظمة

■ يشمل القانون كافة العاملين في فلسطين بما في ذلك المغتربين وأبناء القدس

قبل العمال المشتركين أو المؤمنين وأصحاب العمل. فيما يتعلق بأهمية وجود مؤسسة ضمان اجتماعي فلسطينية؛ فإن دور هذه المؤسسة يتمثل بخلق الوعي التأميني وتعزيز علاقة المؤسسة مع جمهور المؤمن عليهم (المشتركين)، إلى جانب توفير الخدمات التأمينية المتميزة التي تلبى توقعات المشتركين والتكامل مع برامج الحماية الاجتماعية الوطنية وأهدافها.

يعتبر قانون الضمان الاجتماعي؛ قانون حماية اجتماعية، يهدف للحد من الفقر ويزيد من فرص إدارة الأزمات الاقتصادية الاجتماعية بشكل أكثر فعالية، ومع الحديث المتزايد عن القانون ومراحل تطبيقه. أجرت الحدث مقابلة خاصة مع السيد أسامة حرز الله مدير عام مؤسسة الضمان الاجتماعي، وكانت على النحو الآتي:

2. متى سيبدأ العمل بقانون الضمان الاجتماعي بشكل رسمي؟

الخطوة الأولى في انضمام المؤسسات والعاملين فيها للضمان الاجتماعي تتمثل في عملية تسجيل المنشآت والعاملين فيها في منظومة الضمان الاجتماعي، والتي أعلنت المؤسسة في وقت سابق أنها ستبدأ اليوم 14/08/2018 وذلك من خلال نظام التسجيل المحوسب عبر الموقع الإلكتروني للمؤسسة WWW.ssc.ps وباتباع عدد محدود من الخطوات التي يتم فيها إدخال كافة البيانات اللازمة لعملية التسجيل، والتي يسبقها تعيين مفوض الاتصال من قبل المنشأة، والذي ستزوده المؤسسة بحساب خاص للدخول الدائم إلى الموقع وتحديث أية بيانات تتعلق بأوضاع العاملين أو أجورهم.

وتأتي عملية التسجيل تمهيداً للبدء الفعلي بتنفيذ أحكام القرار بقانون الضمان الاجتماعي رقم 19 لسنة 2016 الذي سيبدأ

لاستراتيجية قطاع الضمان الاجتماعي مع أولويات واضحة، إضافة إلى العمل على إجراء دراسة إكتوارية لإنشاء منظومة ضمان اجتماعي منسجمة مع معايير منظمة العمل الدولية وتراعي الخصوصية الفلسطينية وبناء المؤسسة الثلاثية لإدارة الضمان الاجتماعي.

وتم أثناء عملية وضع القانون؛ الأخذ بعدد من الاعتبارات أهمها الحاجة إلى ضمان تغطية لأكبر عدد ممكن من العمال الفلسطينيين، وتوفير الدخل لهؤلاء العمال وأسرههم في حالة الشيخوخة، العجز، والورثة في حالة الوفاة، وإصابات العمل والأمومة، إلى جانب تحويل الحقوق التقاعدية للعاملين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر إلى مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية، فضلاً عن تأمين وجود الآليات الضرورية التي تضمن الإدارة السليمة للنظام بما يشمل توريد المساهمات بشكل منتظم من

الحدث- خاص

1. ما هي المراحل التي مر بها قانون الضمان الاجتماعي، وما هي أهمية وجود مؤسسة فلسطينية للضمان الاجتماعي؟

بدأ الحديث حول الحاجة لقانون ضمان اجتماعي نظراً لغياب قانون موحد للضمان الاجتماعي يغطي جميع العاملين في القطاع الخاص وأفراد أسرهم، خاصة بعد إطلاق الحكومة لاستراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية في سنة 2011، ولغاية بلورة نظام ضمان اجتماعي وحماية اجتماعية؛ قام رئيس الوزراء في مطلع عام 2012 وبناء على تنسيب من وزير العمل إلى إنشاء فريق وطني ثلاثي للضمان الاجتماعي، بهدف إرساء رؤية



بنك فلسطين
BANK OF PALESTINE

مع خدمة

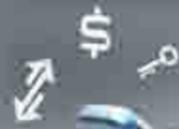
USSD

بنكك معك على طول

حتى بدون انترنت!



لتفعيل الخدمة زوروا أقرب فرع لديكم



بتاريخ 20/11/2018 من خلال بدء جمع الاشتراكات وبدء التغطية التأمينية.

3. ما هي التأمينات التي يشملها قانون الضمان الاجتماعي؟

يشتمل قانون الضمان الاجتماعي على تأمينات سيتم تطبيقها بشكل فوري مع بدء نفاذ القانون إلزامياً بتاريخ 20/11/2018 وهي؛ الشيخوخة والعجز والوفاة الطبيعيين وإصابات العمل وأمراض المهنة وتأمين الأمومة. وتم تأجيل تأمينات أخرى لمراحل تطبيق لاحقة وتشمل تأمين المرض والتأمين الصحي وتأمين البطالة وتأمين التعويضات العائلية.

4. ما هي الفئات التي تخضع لأحكام قانون الضمان إلزامياً؟

بحسب قانون الضمان الاجتماعي؛ هناك ست فئات تخضع لأحكام قانون الضمان إلزامياً وهي: كل عامل مشمول بأحكام قانون العمل الفلسطيني، والعاملون في القطاع العام والأجهزة الأمنية ممن هم غير مشتركين في نظام التقاعد العام أو نظام التأمين والمعاشات (مثل العاملين بعقود)، إضافة إلى الفلسطينيين العاملين في المنظمات الدولية أو البعثات الدبلوماسية الأجنبية، وخدم المنازل، والمتدربون الذين يتم تغطيتهم فقط في تأمين إصابات العمل وأمراض المهنة، وجدير بالذكر أن القانون يشمل كافة العاملين الفلسطينيين من حملة الهويات.

وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار أنه يتوجب على صاحب العمل تسجيل العامل لديه لدى المؤسسة في حال عمل لديه بعلاقة عمل منتظمة. وفي ذات الوقت لا يشمل قانون الضمان الاجتماعي الموظفين المشتركين ضمن نظام التقاعد العام وقوى الأمن، والعاملين الذين يعملون بصفة غير منتظمة عند صاحب العمل.

5. ما هي نسب الاشتراكات الإلزامية المترتبة على العامل وصاحب العمل بالضمان؟

وفيما يتعلق بنسبة الاشتراك الإلزامية المترتبة على العامل وصاحب العمل بالضمان؛ فإنه يترتب على صاحب العمل تغطية 9% في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الطبيعيين في حين يساهم العامل بنسبة 7% تخضع من أجره وبما مجموعه 16%. وفيما يتعلق بتأمين الأمومة فيتم استيفاء ما نسبته 0.2% من أجر العامل المؤمن عليه وبالمقابل ما نسبته 0.3% من قيمة الأجر من صاحب العمل، ويتم صرف منفعة الأمومة في حالة الولادة بواقع راتب اثني عشر أسبوعاً، كما ويتم احتسابها على أساس متوسط الراتب الشهري للأشهر الثلاثة الأخيرة التي تم فيها تسديد الاشتراكات.

أما تأمين إصابات العمل (الذي يقدم الخدمات التأمينية للمؤمن عليه المصاب وتوفير الحماية الاجتماعية والاستقرار النفسي له ولمن يعيله من الورثة وتوفير المنافع الطبية والرواتب المستحقة في حالات الإصابة أو الوفاة)؛ فيساهم صاحب العمل بنسبة 1.6% من أجر العامل في حين لا يوجد أي التزام يقع على عاتق العامل في هذا النوع من التأمينات.

وبناء على ما سبق؛ فإن رب العمل يتكفل بتغطية 10.9% من إجمالي المساهمات المطلوبة للتأمينات الثلاثة السابقة الذكر مقابل 7.2% تترتب على العامل نفسه.

6. ما قيمة الأجر الشهري الخاضع للاحتساب؟

الأجر الشهري الخاضع للاحتساب بحسب قانون الضمان الاجتماعي هو الحد الأدنى للأجر والمعتمد من مجلس الوزراء ويبلغ حالياً 1,450 شيكلاً، والحد الأقصى للأجر الخاضع للاحتساب المنافع هو عشرة أضعاف الحد الأدنى للأجر، أي ما يساوي 14,500 شيكلاً.

أما الأجر الذي يتم عليه الاحتساب؛ فهو الأجر الكامل شاملاً العلاوات والبدلات، ويستثنى منه بدل العمل الإضافي كونه

غير خاضع للاحتساب، أما العمولات وما شابها من العلاوات الأخرى؛ فيتم الاحتساب عليها حين صرفها للمؤمن عليه وقت الصرف، وفي الحالة التي يكون بها الأجر سنوياً أو غير شهري يتم موافقته ليصبح التصريح عنه شهرياً.

7. ما هي آلية تسوية حقوق المؤمن عليهم من بند مكافأة نهاية الخدمة للفترة السابقة لنفاذ القانون؟

كافة الحقوق السابقة بما يتعلق بشمول العمال في التغطية التأمينية تبقى التزاماً على رب العمل، ويلتزم رب العمل بتسويتها وفقاً لقانون العمل، وذلك بالتوافق بينهم على أن يتم الدفع في أي وقت حسب الاتفاق.

أما الحقوق السابقة والحالية والمستقبلية بما يتعلق بأنظمة التوفير والادخار؛ فإنها لا تندرج ضمن تدخلات مؤسسة الضمان الاجتماعي، وينظر إليها كحق مكتسب للعامل بموجب الأنظمة التي أنشئت بموجبها في المنشآت وفقاً لأحكام قانون العمل المعمول به.

8. ما هي آلية التعامل مع الفئات العمرية التي تزيد عن 46 سنة وقت نفاذ القانون؟

عند بداية تطبيق القانون ولضمان تحقيق المنافع لمن يزيد عمره عن 45 عاماً؛ فقد أعطى القانون ميزة لكل من كان يتراوح عمره بين 46 و50 عاماً، بأن يتم رفع سن التقاعد الإلزامي بواقع من سنة إلى 5 سنوات ليصبح الحد الأعلى لسن التقاعد 65 عاماً. أما من تتراوح أعمارهم بين 51 و55 عاماً؛ فقد ورد في القانون إعطاؤهم ميزة منحة العمر، والتي هي عبارة عن عدد من الاشتراكات تساهم بها مؤسسة الضمان الاجتماعي وتضيفها إلى مجموع اشتراكات المؤمن عليه الذي اشترك في الضمان الاجتماعي عند بدء نفاذ القانون وذلك لتمكينه من الانتفاع من راتب تقاعد الشيخوخة، وتكون مدة منحة العمر حسب عمر المشترك. فالمؤمن عليه الذي اشترك وعمره 51 سنة فيحسب له سنة واحدة منحة عمر، وهكذا حتى سن 55 سنة فيحسب للمؤمن عليه 5 سنوات منحة عمر وهو الحد الأعلى لهذه المنحة ومنحة العمر مقرنة برفع السن التقاعدي إلى سن 65 سنة.

9. ما هو تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الطبيعيين؟

يهدف تأمين الشيخوخة إلى توفير الحاجات الأساسية للمؤمن عليه ولأفراد أسرته، من خلال تأمين دخل منتظم ومستمر له عند بلوغه السن القانوني أو في حالة العجز الطبيعي أو الوفاة الطبيعية؛ بحيث يوفر هذا التأمين عدة منافع وهي: راتب التقاعد الإلزامي، راتب العجز الكلي الدائم الطبيعي، راتب العجز الجزئي الدائم الطبيعي، راتب الوفاة الطبيعية، تعويض الدفعة الواحدة في حال عدم استحقاق الراتب التقاعدي وتغطية نفقات الجنازة. وبما يتعلق براتب التقاعد الإلزامي (راتب الشيخوخة)؛ فإنه يتم استحقاقه بشكل إلزامي بشرط بلوغ السن القانوني (60 سنة) وألا يقل عدد الاشتراكات الشهرية عن 180 اشتراكاً. مع الإشارة إلى أن راتب التقاعد هو الراتب الذي يصرف شهرياً للمؤمن عليه الذي خضع لنظام التأمين الاجتماعي وبلغ السن القانونية ومدة الاشتراك الموجبة لاستحقاق هذا النوع من الرواتب.

10. كيف يتم احتساب راتب التقاعد وراتب العجز والوفاة الطبيعيين؟

يتم احتساب راتب التقاعد والوفاة والعجز الطبيعيين من خلال المعادلة (متوسط الأجر المرجح X عدد سنوات الاشتراك X 2%)، ويكون المتوسط المرجح للعامل لآخر ثلاث سنوات، وللعامل لحسابه الخاص لآخر ست سنوات، ولصاحب العمل لآخر عشر سنوات.

مع ضرورة ألا يقل الحد الأدنى لراتب التقاعد (المعاش) عن 75% من الحد الأدنى للأجر أو قيمة خط الفقر الفردي أيهما أعلى، مع الإشارة إلى أنه لا يجوز صرف المستحقات كدفعة واحدة في حال عدم استكمال شروط استحقاق الراتب التقاعدي إلا بعد بلوغ سن الستين، حيث يتقدم المؤمن عليه بطلب قبض مستحقاته لدى المؤسسة.

من جهة ثانية، يذكر ضمن قانون الضمان الاجتماعي ما يسمى بـ تقاعد الشيخوخة التكميلي الاختياري، وهو نظام يختص بمن تزيد أجزورهم الشهرية عن عشرة أضعاف الحد الأدنى للأجر (أكثر من 14,500 شيكلاً شهرياً) إضافة إلى العاملين داخل الخط الأخضر، وهو مبني على أساس مساهمة المؤمن عليه شهرياً بقيم اشتراكات معينة مقابل حصوله: إما على مبلغ مقطوع يمثل أمواله المتراكمة في حسابه وعوائد استثماراتها أو تحويله للأموال المتراكمة وعوائدها إلى أقساط مدى الحياة، أو يوفر لورثته في حال وفاته مبلغاً مقطوعاً يمثل أمواله المتراكمة في حسابه وعوائد استثماراتها.

11. ما هو راتب العجز الدائم الطبيعي (الكلي والجزئي)؟ وما هي شروط استحقاقه؟

في الحالة التي يفقد بها المؤمن عليه مقدرة الجسدية على العمل بدون أن يكون السبب إصابة عمل ويثبت ذلك بقرار من اللجنة الطبية المعتمدة بنسبة عجز لا تقل عن 75%؛ يصبح المؤمن عليه مستحقاً لراتب العجز الكلي. ويستحق العامل هذا الراتب بشرط تأكيد العجز بقرار من المرجح الطبي، وإذا حدث العجز خلال فترة التأمين وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون، بغض النظر عن عدد اشتراكاته، أو إذا حدث العجز خارج فترة التأمين ولديه ما لا يقل عن 60 اشتراكاً.

أما في الحالة التي يفقد بها المؤمن عليه جزءاً من مقدرة الجسدية على العمل بدون أن يكون السبب إصابة عمل ويثبت ذلك بقرار من اللجنة الطبية المعتمدة بنسبة عجز تقل عن 75%؛ يصبح المؤمن عليه مستحق لراتب العجز الجزئي. وشروط استحقاق راتب العجز الجزئي الدائم الطبيعي هي ذاتها شروط استحقاق راتب العجز الكلي الطبيعي الدائم.

12. ماذا يستحق المؤمن في حال نتج عن إصابته عجز في كلا الحالتين (كلي وجزئي)؟

في حالة إصابته بعجز جزئي تقدر نسبته بأقل من 20%؛ يستحق العامل المصاب إصابة عمل تعويض الدفعة الواحدة بما يعادل راتب العجز الكلي الدائم مضروباً في نسبة العجز الجزئي الدائم للعامل المصاب المؤمن عليه مضروباً في (3500) يوم عمل. أما في حال أصيب العامل المؤمن عليه بعجز دائم تقدر نسبته بأقل من 75% وأكثر من 20%؛ فإنه يستحق راتب عجز شهرياً يحسب على أساس راتب العجز الكلي الدائم مضروباً بنسبة العجز الجزئي للعامل المصاب المؤمن عليه.

وفي حال إصابته بعجز كلي دائم تقدر نسبته بأكثر من 75% يستحق المصاب راتب عجز كلي دائم شهرياً يعادل (80%) من آخر أجر تقاضاه قبل وقوع الإصابة، والذي اتخذ أساساً لتسديد الاشتراكات.

أما إذا كانت نتيجة الإصابة للمؤمن عليه الوفاة؛ يستحق الورثة راتب وفاة شهرياً بما يعادل (80%) من آخر أجر تقاضاه قبل وقوع الإصابة، والذي اتخذ أساساً لتسديد الاشتراكات، ويوزع على الورثة المستحقين وفقاً لأحكام المادة (69) من القانون، يحق لورثة العامل المؤمن عليه المصاب المتوفى الجمع بين الأجر من العمل وراتب الوفاة المقرر أو الراتب التقاعدي.

13. متى يمكن صرف مستحقات المشترك في الضمان الاجتماعي؟

يحق للمؤمن عليه أو الورثة طلب راتب تقاعد الشيخوخة أو راتب العجز الطبيعي أو راتب الوفاة الطبيعية اعتباراً من اليوم التالي

VISA



عيش أجواء الصيف مع بطاقات البنك العربي الائتمانية

استخدم بطاقة Visa الائتمانية من البنك العربي للشراء من نقاط البيع واستمتع بالعروض الحصرية.

- إعفاء من الرسوم السنوية لبعض البطاقات الائتمانية لمعتمدي برامج "شباب" و"عربي بريميوم" وإيليت*
 - نقاط إضافية لغاية 15,000 نقطة ضمن برنامج مكافآت العربي. سجل الآن عبر الاتصال بمركز الخدمة الهاتفية
 - فائدة 0% عند تقسيط مشترياتك عبر الإنترنت بمبلغ 150 دولاراً أو أكثر
- احصل على بطاقة Visa الائتمانية من البنك العربي اليوم وأبدأ باستخدامها لجمع النقاط والربح.

الشبكات الأخرى والخارج
+97022953333

بالتل وجوال والوطنية
1800333333

f t y in @ | arabbank.ps

البنك العربي
ARAB BANK



النجاح مسيرة

تبدأ الحملة بتاريخ 2018/7/30 وتستمر لغاية 2018/9/30. تطبق الشروط والأحكام. لمزيد من المعلومات تفضل بزيارة الموقع الإلكتروني.



أسامة حرز الله - مدير عام مؤسسة الضمان الاجتماعي

صاحب العمل والعاملين لديه والبدء بعقد جديد؛ وإنما العقود وعلاقة العمل تبقى مستمرة وتطبيق قانون الضمان لا يعني ولا يتعلق باستقالة أو إقالة.

ويلزم للتسجيل في الضمان الاجتماعي كافة الوثائق المتعلقة بتسجيل المنشأة لدى جهات الاختصاص بالإضافة إلى صور الهويات الشخصية للعاملين في المنشأة.

ويمكن للعامل أن يشترك بالضمان الاجتماعي من خلال تسجيله من قبل صاحب العمل ضمن التسجيل الإلزامي، وفي حال تخلف صاحب العمل عن ذلك يحق للعامل إبلاغ المؤسسة بعدم تسجيله ويترتب على إبلاغه بذلك «خلال ستة أشهر من بدء عمله» أن تعتبره المؤسسة كمسجل لغايات الاستفادة من المنافع المنصوص عليها. ويتم تحديث بيانات المنشآت والعاملين من خلال مفوض الاتصال الذي يقوم بالدخول إلى موقع مؤسسة الضمان الاجتماعي الإلكتروني وتحديث البيانات التي يتم مراقبتها والموافقة عليها من قبل المؤسسة.

17. ما هي العقوبات التي تقع على المتخلفين سواء بالتسجيل أو بالتسديد؟

في حالة عدم التسجيل تفرض غرامة بواقع 30% من قيم الاشتراكات غير المصرح عنها، عدا عن فرض عقوبات على المخالفين، ويتم استيفاء المبالغ الأساسية بالإضافة إلى الغرامات المقررة.

في حال التأخير في التسديد تفرض فائدة بواقع 1% من الاشتراكات عن كل شهر تأخير عن عدم التسديد.

الاجتماعي ويقوم بدفع الاشتراكات الشهرية عنهم والتي جاءت بديلة عن حصته في أتعاب نهاية الخدمة؛ فإن هذه الاشتراكات تعفي صاحب العمل من دفع أتعاب نهاية خدمة للموظفين المستقلين أو الذين تم إنهاء خدماتهم (مع احتفاظهم بحقوقهم الأخرى مثل الفصل التعسفي)، وبذلك فإن صاحب العمل يترتب عليه فقط إبلاغ المؤسسة بخصوص إنهاء أو انتهاء خدمات الموظف لديه.

وعندما يعمل العامل لدى صاحب عمل جديد؛ يقوم صاحب العمل الجديد بتسجيله لدى الضمان الاجتماعي لكي يتم الاقتطاع وتوريد الاشتراكات منه ومن صاحب العمل حسب الأجر الجديد. وبالتالي يتم تراكم اشتراكاته من أصحاب العمل المختلفين لدى المؤسسة ويتم التعامل معها على أساس اشتراكات من المؤمن عليه.

16. هل سيتم تطبيق قانون الضمان الاجتماعي على جميع المؤسسات والشركات والمحال التجارية بشكل إلزامي؟

يتم استثناء المؤسسات المرتبطة مع قانون هيئة التقاعد، وخلاف ذلك فإن أي مشروع أو شركة أو مؤسسة أو جمعية يجب أن تسجل في الضمان الاجتماعي. وطالما أن الموظف مشترك ضمن التقاعد العام فهو مستثنى من التسجيل لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي. كما ويصبح الاشتراك إلزامياً في الحالة التي يقوم فيها رب العمل بتوظيف عامل واحد لديه بعلاقة عمل منتظمة.

وتجدر الإشارة أن تطبيق القانون لا يعني إنهاء عقد العمل بين

لانتهاء العمل بسبب وصول المؤمن عليه سن التقاعد الإلزامي، أو من اليوم التالي لحدوث العجز الذي تم التأكيد عليه من المرجح الطبي، أو من اليوم التالي لحدوث الوفاة.

14. ما هي المنافع التي يضمنها قانون الضمان الاجتماعي (منافع العناية الطبية ومنفعة البدلات اليومية)؟

وعن منافع العناية الطبية التي تقدم للمؤمن عليه؛ فإنها تشمل تكاليف العلاج الطبي والإقامة في المستشفى، وتكاليف التنقل الناجمة عن إصابة العمل والتي يتكبدها العامل المصاب المؤمن عليه نتيجة التنقل ذهاباً وإياباً من مكان العمل أو الإقامة إلى المكان الذي يتلقى فيه العلاج، وكذلك توفير الخدمات التأهيلية والأجهزة، بما في ذلك الأطراف الصناعية التي يقرر المرجع الطبي مواصفاتها.

وفي حال العجز المؤقت، يلتزم صاحب العمل بدفع أجر بدل يومي له يعادل 75% من آخر أجر تقاضاه قبل الإصابة وذلك خلال الفترة التأمينية، اعتباراً من تاريخ وقوع الإصابة إلى أن يباشر عمله مرة أخرى أو يقوم بإثبات العجز الدائم أو حدوث الوفاة.

15. إذا انتقل الموظف من مكان عمل إلى مكان عمل آخر، ماذا يحدث لمستحقته؟ هل تتراكم؟

كون صاحب العمل يقوم بتسجيل العاملين لديه في الضمان



البنك الإسلامي الفلسطيني
Palestine Islamic Bank

بتعرف إنك بتقدر تحول رصيد غ موبايلك
حتى لو كُنت عالمريخ !



تتيح لك خدمة إسلامي أونلاين:

- شحن الأرصدة و تسديد الفواتير للعديد من الشركات مجاناً و بشكل فوري.
- الاطلاع على أرصدة حساباتك.
- التحويل بين الحسابات الشخصية.
- التحويل إلى مستفيدين داخل و خارج البنك.
- طلب دفاتر شيكات.
- شحن بطاقتك الائتمانية.
- الاطلاع على أسعار العملات.
- معرفة مواقع فروعنا و صرافاتنا الآتية.



24 ساعة



أسرع



أسهل

www.islamionline.ps



التطبيق متوفر مجاناً من خلال



المساعدات المالية التي يتلقاها المعاقون من الشؤون غير كافية ولا تغطي احتياجاتهم ولوازمهم الحياتية المعيشية والصحية

سبعينية لم تستسلم لهزل كبرها ولصعوبة ظروفها الاقتصادية والمالية لتواصل رعايتها لأبنائها الأربعة المعاقين عقليا

بعض حالات ذوات إعاقة تعرضن داخل الأسرة لاعتداءات جنسية ويتم التعامل مع قضاياهن بسرية شديدة

- مشروع إنشاء هيئة وطنية مستقلة لتمكين الأسر الفقيرة بالشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية والمؤسسات المجتمعية
- 108 ألف أسرة تتلقى مساعدات نقدية قيمتها 480 مليون شيكل سنويا، بواقع 120 ألف شيكل كل ثلاثة أشهر
- الوزارة بالتعاون مع كافة الشركاء تدارس إمكانية سن مشروع قانون يركز على دور القطاع الخاص وعلاقته بالمسؤولية المجتمعية تجاه الأسر المحتاجة، ولدعم احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة أو المسنين أو حتى الأسر المعوزة
- مسؤولية الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين لم تعد مسؤولية الوزارة وإنما هي مسؤولية المجتمع المدني والقطاع الخاص بالدرجة الأولى



ثلاثة وسبعون عاما من عمرها قضت معظمها في رعاية أولادها الأربعة المعاقين عقليا، ورغم ما مرت به وتعرضت له من شظف الحياة وقساوتها؛ فإنها لم تستسلم لصعوبة ظروفها الاقتصادية والمالية ومتطلبات واحتياجات أولادها الأربعة التي لا تنتهي بل إنها تزداد سنويا ويزداد معها حاجتها للتضامن الاجتماعي والتكافل الأسري لتعنيها على ثقل إعالة أولادها المعاقين.

الحدث - خاص

تعيش الأسرة في إحدى مناطق شمال رام الله وتتكون من أربعة أشخاص ذوي إعاقة عقلية بعضها شديدة، الأصغر منهم 26 عاما وأكبرهم 45 عاما، ترعاهم والدتهم التي بلغ بها العمر عتيا 73 عاما، في ظروف صعبة قاسية المرارة ولا يجدون مؤسسات تساعدهم أو تعين والدتهم على رعايتهم، فيعتمدون مباشرة على مساعدات الشؤون بقيمة 1200 شيكل كل ثلاثة أشهر وفي بعض الأحيان على أهل الخير في بلدتهم.

الأسر التي بعض أفرادها من ذوي الإعاقة والمسنين هي الأكثر صعوبة

في مجتمعنا الكثير من الأسر لها خصوصيتها الاجتماعية والاقتصادية، ولكن الأسر التي بعض أفرادها من ذوي الإعاقة والمسنين قد تكون هي الأكثر صعوبة، وهو ما يؤكد أمين عنابي - المدير العام للإدارة العامة للأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة التنمية الاجتماعية في مقابلة صحفية خاصة بـ (الحدث)، في أن المبلغ لا يكفي احتياجات الأسرة، لا سيما

أنا نتحدث عن ذوي إعاقة ذهنية وما يعنيه ذلك من تكلفة ومصاريف مرتفعة، ما دفعنا لتأمين الرعاية الصحية وتوظيف سيدة لمساعدة الأم في تدبير شؤون المنزل. وتقدم وزارة التنمية الاجتماعية مساعدات نقدية قيمتها 480 مليون شيكل سنويا، بواقع 120 ألف شيكل كل ثلاثة أشهر، لـ 109.398 ألف أسرة تتراوح قيمة المساعدة الواحدة ما بين 750 إلى 1800 شيكل، حيث حددت قيمة الدفعة وفقا لمعادلة معينة، ولكن عنابي يؤكد أنه يجري العمل حاليا على تغييرها مع نهاية العام الجاري، لأنه لا يمكن أن تسد 750 شيكل كل 3 أشهر احتياجات الأسرة، في الوقت الذي يبلغ فيه الحد الأدنى للأجور (1450 شيكل).

حجم المساعدات قليل مقارنة باحتياجات الأسرة

ويقر عنابي، بأن القيمة المالية التي يتلقاها هؤلاء المعاقون من الوزارة ليست بكافية ولا تغطي احتياجاتهم ولوازمهم الحياتية المعيشية والصحية، لا سيما في ظل ارتفاع مستويات المعيشة وتزايد معدلات الفقر وتدهور نسب الظروف الاقتصادية التي تنعكس عليها بشكل أساسي على الأسر ذات الدخل المحدود، وبالنتيجة تصبح من قضايا

الشؤون الاجتماعية.

كما ويقر عنابي، بأن حجم المساعدات قليل مقارنة باحتياجات الأسرة، ولكنه يعيز الأمر إلى الأزمة المالية والإمكانيات المتاحة؛ لذلك نجده يبحث المؤسسات التي تعنى بالإعاقة لتأخذ دورها أكثر في تبيني حالات اجتماعية إنسانية، إضافة إلى إعادة النظر في طبيعة ونوعية المسؤولية المجتمعية لمؤسسات وشركات القطاع الخاص والمجتمع المدني وتوجيهها لإفادة الأسر المعوزة وتحمل المسؤولية تجاهها، لأن حجم المطلوب أكبر من الإمكانيات المتاحة.

غياب مؤسسات لرعاية حالات الإعاقة العقلية

ويأسف عنابي، لعدم وجود مؤسسات لرعاية حالات الإعاقة العقلية أو توفير احتياجاتهم، مع أنه يؤكد أن حالات التخلف العقلي لا تشكل خطرا مقارنة مع المعاقين الآخرين، على الرغم من أن حجم المطلوب للإعاقات الذهنية كبير جدا، فهم يحتاجون إضافة للأغذية إلى أدوية خاصة، ولبعض الاحتياجات الطبية.





تعرض المعاقين لانتهاكات أسرية

وإن كانت الأم السبعينية على الرغم من عجزها الجسدي والمالي قد احتوت أولادها المعاقين عقليا وحاولت رعايتهم بكل ما لديها من نفس ترفه؛ إلا أن هناك أسر باكملها مارست أبشع الانتهاكات بحق أفرادها المعاقين إما بحبسهم أو تقييدهم أو حتى الاعتداء الجسدي والجنسي على بعضهم وخاصة الفتيات من بينهم.

وبهذا الصدد، يقول عنابي: (مر علينا الكثير من الحالات التي تعرض فيها المعاقون لانتهاكات أسرية مثل ربط المعاق داخل غرفة وفي ظروف غير إنسانية، ووصلتنا حالات نقوم بمعالجتها بسرعة، وأحدث الحالات كانت في إحدى مناطق جنوب غرب رام الله، لشاب معاق عمره 27 عاما اتهمته أسرته بأنه شرير ويشكل خطرا في الشارع، وبعد زيارتنا لأسرته للتأكد من مدى التزامها بتوفير الاحتياجات الأساسية له، اكتشفنا أن أهله يحبسونه في غرفة، وتبين لنا أن الشاب يعاني من إعاقة عقلية ولكنه لا يشكل خطرا لا على أسرته ولا في الشارع، وتواصلنا مع جمعية الإحسان في الخليل لنقله ووضعها فيها لأنها المكان الآمن لمثل هذه الحالات).

أصعب حالات النساء المعاقات

ويقول عنابي: (النساء ذوات الإعاقة يتعرضن لنوعين من الانتهاك، الأول أنهن نساء داخل المجتمع وقد يكنّ معرضات للانتهاك أكثر من غيرهن، والانتهاك الثاني أنهن نساء ذوات إعاقة، ونقدم مساعدات لهن ضمن الأسرة أو للسيدة التي ترأس أسرة أو كمعاقة داخل أسرة، ونعمل مع مؤسسات متخصصة تستهدف فقط النساء ذوات الإعاقة، ففي مجتمعنا توجد فروقات في التعامل ما بين الذكر والأنثى، من حيث التعليم والاحتياج لأدوات طبية أساسية، وهي واحدة من الانتهاكات إضافة إلى الانتهاكات الأخرى التي يمكن أن تتعرض لها المعاقة كاستغلال الجنسي أو المادي، بمعنى حقها بالميراث وحقها كفرد من أفراد الأسرة بشكل طبيعي قد يتم التعامل معها بشكل غير منصف ويتم انتهاكها بشكل أساسي وقد تعزل هذه النساء عن ظروف الأسرة التي تعيشها بمعنى وضعهن في غرفة وإغلاق الباب عليهن أو في مخزن أو إهمالها بزجها في مؤسسة ما، فهناك أكثر من انتهاك تتعرض له النساء ذوات الإعاقة).

معاقات تعرضن لاعتداءات جنسية

وأكد عنابي تعرض بعض المعاقات لاعتداءات جنسية من قبل بعض أفراد أسرهن وقال: (نعم سبق وتعرضت معقات لاعتداءات جنسية ويمكن حصر العدد لأن الأعداد ليست كبيرة، ولكن يتم التعامل مع هذه القضايا بكامل السرية، فإن تحدثنا عن اعتداء جنسي على ذوات الإعاقة داخل الأسرة؛ فإن الحديث يجري عن فرد من أفراد الأسرة أو الوسط الذي تعيش فيه، فيتم التعامل مع هذه القضايا كما يتم التعامل مع قضايا الاعتداء على النساء بشكل عام بكل أنواع السرية، وتعرضت حالات كثيرة لاعتداءات جنسية وعالجناهن ضمن القنوات الرسمية للتعامل مع هذه الحالات).

وأضاف عنابي: (قضايا الاعتداءات الجنسية التي نتج عنها حمل لا تعالج من قبلنا في الإدارة العامة، وإنما نحن نعمل على الحالة إلى حين الكشف عنها، وكانت هناك قضية حمل واحدة لسيدة تعاني إعاقة ذهنية شديدة من منطقة جنوب الضفة حضرت إلى رام الله وتوفي الجنين، ولا تصلنا كثيرا مثل هذه الحالات أو حتى نعرف عنها).

من الجدير ذكره أن نسبة الإعاقة حسب التعداد السكاني الأخير للإحصاء المركزي 5,8% في المجتمع الفلسطيني، ويتوقع أن تكون الحركية أكبرها وهو بحاجة إلى تفسير، وكيف تم توزيعها وأكثر مناطق الإعاقات في منطقة جنين وأقلها في منطقة الخليل، لكن بحاجة لتفسير أكثر حول نوع الإعاقات وتصنيفها.

إصدار التأمين للقضية الاجتماعية المسجلة في الشؤون الاجتماعية؛ فإن دورنا في موضوع الخدمات الطبية ينتهي، ومن ثم تنتقل للصحة وهي ضرورة توفير جميع الخدمات الطبية للأشخاص ذوي الإعاقة، بعض الأدوية متوفرة وبعضها غير متوفرة.

وزارة التنمية تجاوزت كيس الطحين والمال الإغاثي لصالح التمكين

وإن كان مفهوم دور وزارة الشؤون الاجتماعية ما زال مقتصرًا على تقديم المساعدات الإغاثية النقدية والعينية وما زالت مرتبطة بتوزيع كيس الطحين لدى أوساط واسعة من المواطنين؛ إلا أن عنابي يؤكد أن الوزارة تعدت هذا الجانب منذ زمن، ولديها اليوم برامج مختلفة. لكنه قال: (لا يمكن الادعاء بأننا انتقلنا من مرحلة الشؤون الاجتماعية إلى مرحلة التنمية، ولكن في خطة الوزارة الاستراتيجية واستراتيجية قطاع الحماية في فلسطين نسعى إلى هذا الاتجاه، وقد نلمس آثار هذا العمل على الأقل بعد ثلاث سنوات، فبالخطط والتوجهات وطرق العمل نسعى أكثر باتجاه التنمية).

وعلى صعيد الإدارة العامة للأشخاص ذوي الإعاقة؛ قال عنابي: (لدينا برنامج التأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة من فئة الشباب في سن 14 - 30 من خلال التحاقهم بثلاثة مراكز مؤهلة لتأهيلهم مهنيًا، وهي (مركز الشيخ خليفة)) في نابلس لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة الجسدية بمهنة النجارة والألمنيوم، التطريز وتصليح الأجهزة الخلوية، بالإضافة إلى أننا سنقوم بإدخال حرفة الدهان وكهرباء السيارات وغيرها من الاحتياجات، و(مركز الشبيخة فاطمة)) في بيت أمر لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة بمهن مختلفة كالنجارة، الألمنيوم، تصليح الأجهزة الخلوية، تعلم البنات التطريز والخياطة، فن التجميل، وكل ما يتعلق بالكوافير وقص الشعر، وبرنامج لتوفير المساعدات النقدية على شكل مشاريع للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال حصولهم على مساعدة من التنمية الاجتماعية أحدها الأدي من 5 آلاف دولار والأعلى 10 آلاف دولار؛ لتمويل إنشاء وفتح مشاريع صغيرة تمكن أصحابها في المستقبل من الاعتماد على أنفسهم كأشخاص ذوي إعاقة، بالإضافة إلى التأمين الصحي والمساعدات النقدية التي يتلقونها من الوزارة، وبرنامج توفير الأجهزة المساندة بتمويل من الحكومة بقيمة 2,5 مليون شيكل، وهي الأجهزة التي يحتاجها الأشخاص ذوي الإعاقة من كرسي كهربائي وآخر متحرك وعكازات ووكر وأطراف صناعية ونظارات طبية وغيرها من الاحتياجات الأساسية، وذلك لضمان توفير الخدمة للأشخاص ذوي الإعاقة بشكل سريع دون الخضوع للإجراءات المالية المتبعة في السلطة بعد استصدار قرار بهذا الخصوص من مجلس الوزراء).

وأضاف عنابي: (من بين المساعدات التي نقدمها برنامج الإعفاء الجمركي لسيارات الأشخاص المعاقين أو بالإتابة، ونجحنا حتى الآن من إعفاء ما يزيد عن 850 أسرة منذ بداية العام الحالي، والإعفاء الجمركي يقدم على شكلين بالإتابة أو شخصي، وضمن مواصفات محددة ونظام وقانون واضح، وهناك شفافية عالية في هذا الموضوع وتمكنا من ضبط هذا الملف بحصول الأشخاص المستحقين فقط على الإعفاء الجمركي، إضافة إلى برنامج مساعدة الأسر المهمشة الممول من الحكومة بالحصول على مخصص بالحد الأدنى 750 شيكل، والحالات التي بحاجة لمساعدة ولا يمكن إدراجها ضمن المساعدات التي نقدمها للقضايا الاجتماعية ولديها خصوصية يمكن أن نقدم لها مساعدة طارئة لمرة واحدة، إلى جانب برنامج التوعية بالشراكة مع المؤسسات التي تعمل في إطار حقوق الإنسان، وكيف يمكن أن تتضمن برامج هذه المؤسسات أولويات الأشخاص ذوي الإعاقة، وبدأنا مع البلديات والمجالس القروية في كيف يمكن أن تتضمن برامجها قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وبالتحديد استهدافهم ببرامج يساهم في توفير احتياجاتهم وفي الإشراف وعمل موثبات في الأبنية الخاصة).

ومن بين المساعدات التي وفرتها الإدارة العامة للأشخاص ذوي الإعاقة؛ تقديم 24 جهاز لاب توب ناطق في الدفعة الأولى و17 في الثانية للأشخاص الذين يعانون من إعاقة بصرية استهدفت فيها طلبة الجامعات والمرحلة الثانوية من المدارس.

ويقول عنابي: (الأهم من هذا كله نعمل حاليا على تغيير قانون الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 4 لسنة 99، بمعنى نعمل على قانون جديد ممول من اليونيسيف وتم التعاقد مع معهد الحقوق في جامعة بيرزيت لبدء العمل عليه، لا سيما أنه بعد موافقة السلطة الوطنية على المواثيق الدولية أصبح القانون ساري المفعول لا يفي باحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى أن مضمونه أكثر إغاثي وطبي وليس أكثر حقوقي ونحن نسير باتجاه الثاني).

ويرى عنابي، أن إمكانية تلبية وتوفير تلك الاحتياجات يمكن تحقيقها عن طريق تنشيط وتفعيل المسؤولية الاجتماعية داخل المجتمع، عن طريق الأسر والعائلات المقتدرة والمؤسسات الحكومية والأهلية والخاصة والمجتمعية، خاصة وأن حجم المطلوب لذوي الإعاقة أكبر من إمكانيات الوزارة.

ومن هنا؛ فإن عنابي يقول: (إن الوزارة بالتعاون مع كافة الشركاء تتدارس إمكانية سن قانون وتشريع يركز على دور القطاع الخاص وعلاقته بالمسؤولية المجتمعية تجاه هذه الأسر، وفي تبني ودعم احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة أو المسنين أو حتى أسر معوزة بحاجة لمساعدات نقدية؛ لأن مسؤولية الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين لم تعد مسؤولية الوزارة وإنما هي مسؤولية المجتمع المدني والقطاع الخاص بالدرجة الأولى).

مأسسة المسؤولية المجتمعية

ويؤكد عنابي، أنه تم الانتهاء من دراسة مشروع قانون المسؤولية المجتمعية، وحاليا يجري العمل على فتح حوار مع القطاعات المختلفة وخاصة القطاع الخاص بهذا الشأن، إلى جانب ما تبذله بعض مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالإعاقة في موضوع تبني بعض لوازمهم واحتياجاتهم والدفاع عنهم، ولكن المطلوب جهد أكبر في بعض الحالات. وبحسب عنابي: (فإن هناك أكثر من 120 ألف حالة تتلقى مساعدات من الوزارة، من بينهم 43 ألف شخص ذوي إعاقة متنوعة ما بين حركية وذهنية شديدة وبصرية، نستهدف في ذلك الأسرة وليس الشخص المعاق لوحده، استنادا لمعايير الوزارة، ونعمل كذلك على تعديل الآلية المتبعة في استهداف الأسر بحيث يتم استهدافها بشكل مباشر، لأن حجم مصاريف واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة تفوق حجم كل أفراد الأسرة مجتمعين).

وأشار عنابي، إلى أن الوزارة تعكف على إعداد دراسة عن المسؤولية الاجتماعية، توضح مساهمة القطاع الخاص في المسؤولية المجتمعية، ولسن قانون بالتعاون مع جميع الشركاء بما فيهم القطاع الخاص ليصبح ملزما حتى لا تكون المساعدة خاضعة لرغبة أو مزاج هذا أو ذاك الطرف، وبما يضمن مأسسة المسؤولية الاجتماعية بحيث تشمل كافة القطاعات لتسهل جميعها في تقديم المساعدات النقدية أو التأمين الصحي والعلاج وفي ترميم البيوت أو المساعدة في التعليم.

تحديان يواجهان أسر ذوي الإعاقة الذهنية والعقلية

ويرى عنابي أن التحديات والمشاكل التي تواجه أسر ذوي الإعاقة الذهنية والعقلية تتمثل في: عدم وجود مراكز إيوائية للإعاقات الذهنية الشديدة، وقال إنه (تحد كبير لما تواجهه الأسرة من صعوبة في تعاملها مع هذه الحالات، وإن لم تتمكن من ذلك قد يكون البديل توفير خدمة جزئية منزلية لهم).

والتحدي الثاني الذي تواجهه هذه الأسر (بحسب عنابي)، هو عدم توفر رعاية طبية لهذه الحالات، وقال: (حاليا لدينا مشروع مركز ثريا لشديدي الإعاقة الذهنية (تخليدا لاسم الشهيد المعاق إبراهيم ثريا)) وسنبدأ العمل فيه قريبا في منطقة نابلس وهو جاهز باحتياجاته الأساسية، وسيكون على شكل نادي كمؤسسة نهائية للأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية، وسنبدأ بعدد محدود من منطقة نابلس في هذه الفترة إلى حين استكمال بناء الطوابق الأخرى للمبنى، بحيث يستهدف أكثر من محافظة ليصبح مركز إيواء).

إمكانيات التحول من الإغاثة إلى التنمية

وحول إمكانية الانتقال من الإغاثة إلى التنمية لتمكين الأسر نفسها من إعالة نفسها بنفسها؛ كشف عنابي عن وجود محاولات لتحقيق ذلك لتمكين الأسر المحتاجة، وتم التقدم بمقترح لمجلس الوزراء بهذا الخصوص، ولكنه قال: (هناك توجه جديد لإنشاء هيئة مستقلة مثل هيئة الأسرة للتمكين، خاصة وأن التمكين لم يعد مسؤولية الوزارات المختلفة وحدها؛ وإنما مسؤولية كافة الهيئات والمنظمات الأهلية والمجتمعية ومؤسسات القطاع الخاص).

ومن مهام ومسؤوليات هذه الهيئة، يقول عنابي: (رصد التمويل في محافظتها لتشرّف على توزيعه على البرامج المختلفة، وهي خطوة تستهدف توحيد برامج التمكين ودعم الأسر المحتاجة في الوزارات في هيئة واحدة أو مؤسسة خاصة تابعة للسلطة الوطنية بكار وادارة مستقلة ويرأس مجلس إدارتها وزير التنمية الاجتماعية).

تنتهي علاقتنا بعد إعطاء الأسرة التأمين الصحي، وما بعد التأمين توفير الاحتياجات الطبية المختلفة يكون هذا أكثر خاص بوزارة الصحة، وبمجرد

إنسى رزنامة زمان

واعتمد رزنامة بنك الإسكان

شهر الـ 50,000 دينار	شهر الـ 50,000 دينار	شهر الـ 50,000 دينار	شهر الـ 50,000 دينار
نيسان	أذار	شباط	كانون الثاني
شهر الـ 50,000 دينار	شهر الـ 50,000 دينار	شهر الـ 100,000 دينار	شهر الـ 50,000 دينار
أب	تموز	حزيران	أيار
شهر الـ 100,000 دينار	شهر الـ 50,000 دينار	شهر الـ 50,000 دينار	شهر الـ 50,000 دينار
كانون الأول	تشرين الثاني	تشرين الأول	أيلول

خاصة بشروط وأحكام البنك

حسابات التوفير من بنك الإسكان
جوائز شهرية وجوائز كبرى بتنسيق رزنامة زمان

حسابي

توفير

بادر الآن بفتح حساب توفير أو غُد حسابك لتزيد من فرصك بربح جوائزنا القيّمة

شهر 12	شهر 11	شهر 10	شهر 9	شهر 8	شهر 7	شهر 6	شهر 5	شهر 4	شهر 3	شهر 2	شهر 1
100,000	50,000	50,000	50,000	50,000	50,000	100,000	50,000	50,000	50,000	50,000	50,000

بالإضافة إلى جائزة شهرية لـ 5 رابحين بقيمة 1,000 دينار لكلٍ منهم

- الحد الأدنى لرصيد الحساب للدخول في السحب على جوائزنا هو 200 دينار أو مايعادلها بعمليتي الدولار والشيكل
- حسابات التوفير الخاضعة لشروط الحملة غير مستثناة من آلية توزيع الفوائد المعتمدة
- فترة الحملة من 2018/1/1 ولغاية 2018/12/31
- تخضع الجوائز لأحكام وقانون ضريبة الدخل
- جوائز البرنامج مخصصة لغروع فلسطين

بنك الإسكان
Housing Bank
بنكي للحياة

التحذير من تغولها ومشاركتها في الحكم وكأنها حزب سياسي

على الأجهزة الأمنية تقديم خدماتها بمساواة ودون تمييز ومحاباة، وأن تنأى بنفسها عن التجاذبات السياسية

حالة احتراب نعيشها تقوم على الترهيب والعزل والإقصاء، وعدم تفعيل الأدوات القانونية والديمقراطية لتداول السلطة وتفعيل المؤسسات

حاجة ملحة لوجود عقد اجتماعي جديد بين الشعب والأجهزة الأمنية ويجب التوقف عن معالجة الأمن في إطار بوليسي

احترام وتعاون ومشاركة المجتمع).

ولكن إن بقيت ضبابية الوضع الحالي وعدم وضوحه؛ فإن المؤسسات الأمنية تبقى وكأنها جزء من النظام السياسي، وهو ما أكدته الشيعبي بقوله: (إذا بقي الوضع الحالي بعدم وضوح دور المؤسسة الأمنية الناتج عن مشاركتها في الحكم وكأنها حزب جديد اسمه الأجهزة الأمنية، وكل جهاز له حزبه الخاص في هذه الحالة يصبح الأمن جزءاً من الصراع الداخلي في فلسطين، ويصبح كل رجل أمن يبحث عن مصالحه الخاصة قبل بحثه عن المصلحة العامة).

وطالب الشيعبي ببلورة رؤية فلسطينية مجتمعية لما يريده المواطن من الأمن، وقال: (يتوجب على المجتمع الفلسطيني إيجاد صيغة متوازنة إزاء الدور الحقيقي المطلوب من الأجهزة الأمنية، وهو التزامها بمؤشر البوصلة نحو إنهاء الاحتلال وتعزيز حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبناء مؤسسات دولته؛ فالأجهزة الأمنية هي أداة لتنفيذ مهام مكلفة بها، وهي خاضعة للرقابة الداخلية والخارجية، وتخضع بدورها للمساءلة وفق القانون، كما يتوجب على الأجهزة الأمنية تقديم خدماتها بمساواة ودون تمييز ومحاباة، وأن تنأى بنفسها عن التجاذبات السياسية، والمحافظة على هيبة الدولة وسيادة القانون، والمساهمة دون التدخل في عمل الأجهزة القضائية والتنفيذية).

إعادة توازن العلاقة ما بين السلطات الثلاث

الواقع الذي نعيشه وتحياه الأجهزة الأمنية دفع عصام العاروري - مدير مركز القدس للمساعدة القانونية، وعضو المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن؛ للمطالبة بإعادة التوازن في العلاقة بين السلطات الثلاث، وقال: (نأسف لاننا نعيش مرحلة تغول السلطة التنفيذية على كافة السلطات في المجتمع مما يترك المجتمع بدون حماية؛ فالسلطة التنفيذية تهيمن على التشريعي وتتدخل في القضاء، وبالتالي لا يمكن تعزيز المساءلة في نظام الأمن دون أن تكون هذه المساءلة في المجتمع ودون تفعيل دور المجلس التشريعي الذي تعتبر الرقابة والمساءلة من أهم أدواره، ودون أن يكون هناك جهاز قضائي فاعل).

حمل قانونيون وحقوقيون وممثلو تسع مؤسسات مجتمع مدني مسؤولية ما يجري من تداخل في الصلاحيات وحالات قمع الأجهزة الأمنية للحريات في التجمع والاعتصام والتظاهر وإبداء الرأي للقيادة السياسية، لذا نجدهم يطالبون بتحديد دور ومهام رجل الأمن بشكل واضح وعدم تركه للصراعات السياسية الداخلية.

ورفع مكانته ومنحه الاستقلال الإداري والمالي، وإنجاز القوانين الناظمة للمؤسسة الأمنية، والعمل على إنجاز قانون الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»، ومنحها صلاحيات أكبر لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان؛ حتى يتمكن المجتمع المدني من القيام بواجبه الرقابي بطريقة أكثر فاعلية.

وأكدوا على الحاجة الملحة لوجود عقد اجتماعي جديد بين الشعب والأجهزة الأمنية، متطلعين صوب مؤسسة أمنية فلسطينية ديمقراطية حامية للدستور والحقوق والحريات والاستقرار والأمن والمؤسسات الدستورية، تحترم بدورها حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، وليست درعاً حامياً للنظام السياسي أو أداة للحزب الحاكم.

مسؤولية ما يجري تعود للقيادة السياسية

وحذر د. عزمي الشيعبي - مستشار مجلس إدارة ائتلاف أمان لمكافحة الفساد، من مخاطر حالة التغول على الأجهزة الأمنية ومشاركتها في الحكم وكأنها حزب سياسي، عندما قال على هامش المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في القطاع الأمني الذي عقد مؤخراً في رام الله: (إن مسؤولية ما يجري تعود للقيادة السياسية؛ لأنه يجب تحديد دور ومهام رجل الأمن بشكل واضح وعدم تركه للصراعات السياسية الداخلية، وإن قام بتنفيذ مهام متفق عليها يكون رجل الأمن موضع

خاص الحدث

وبضرورة تفعيل الرقابة المجتمعية على المؤسسة الأمنية، وبضرورة ترميم النظام السياسي الفلسطيني بإجراء انتخابات عامة لانتخاب مجلس تشريعي قادر على صياغة القوانين ومراقبة السلطة التنفيذية بأجهزتها المختلفة، والحد من هيمنتها على السلطات الأخرى وخاصة السلطة القضائية، وإعطاء دور أكبر للمؤسسات المدنية الفلسطينية للرقابة على أجهزة الأمن وخاصة المجلس التشريعي ومجلس الوزراء وديوان الرقابة المالية والإدارية والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى ضرورة تكاتف جهود مؤسسات المجتمع المدني مع بعضها لتشكيل قوة ضاغطة من أجل الرقابة على السلطة التنفيذية وأجهزتها الأمنية.

وحذر هؤلاء القانونيون والحقوقيون من حالة تغول الأجهزة الأمنية ومن مشاركتها في الحكم وكأنها حزب سياسي وتزج بنفسها في الصراع الداخلي، ما يجعل رجل الأمن يبحث عن مصالحه الخاصة، وهو ما دفعهم للمطالبة بتعزيز قدرات وحدات الرقابة الداخلية في الأجهزة الأمنية من خلال توفير التدريب لطواقم الرقابة وتطوير الأنظمة والإجراءات التي تحكم عملها، وتطوير ديوان الرقابة المالية والإدارية



الدكتور عمر رحال



الدكتور محمد المصري



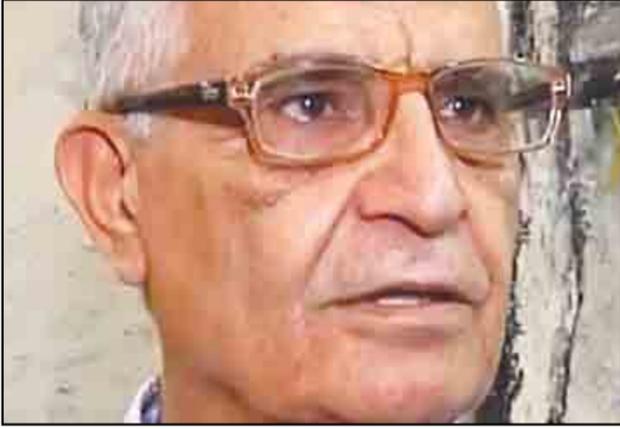
الدكتور جهاد الكسواني



المنيوم نابكو المؤكسد قريباً بالأسواق



إعادة تأهيل وتشغيل خط الطلاء الأنودي
(الأكسدة) بالمراحل النهائية



الدكتور عزمي الشيبيني



علاء لعلوح



عصام عاروري

وكي تكون الرقابة على أجهزة الأمن أكثر فاعلية؛ فإن الباحث علاء لعلوح، يرى وجوب ترميم النظام السياسي الفلسطيني بإجراء انتخابات عامة لانتخاب مجلس تشريعي قادر على صياغة القوانين ومراقبة السلطة التنفيذية بأجهزتها المختلفة، والحد من هيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى وخاصة القضائية، ما ينعكس على دورها في الرقابة على التنفيذية وخاصة الأجهزة الأمنية، وإعطاء دور أكبر للمؤسسات المدنية للرقابة على أجهزة الأمن وخاصة المجلس التشريعي ومجلس الوزراء وديوان الرقابة المالية والإدارية والهيئة المستقلة لحقوق المواطن، وضرورة تكاتف جهود مؤسسات المجتمع المدني مع بعضها لتشكل قوة ضاغطة من أجل الرقابة على السلطة التنفيذية وأجهزتها الأمنية.

التوقف عن الردود النمطية على شكاوى المواطنين للأجهزة الأمنية

في حين طالب الباحث د. عبد الرحيم طه، بتضمين القوانين الناظمة للأجهزة الأمنية؛ نصوصاً تمنحها صلاحية النظر في الشكاوى التي تقدم إليها، وتوزيع وحدات الشكاوى في الأجهزة الأمنية بين مقارها الرئيسية والفرعية في المحافظات، وخاصة تلك الأجهزة ذات الاحتكاك اليومي والمباشر مع المواطنين، وإخضاع كافة وحدات الشكاوى في الأجهزة الأمنية للتبعية المباشرة لرئيس الجهاز لمنحها المزيد من الصلاحيات لإنجاز المهام الموكلة إليها بفاعلية، وإنهاء الردود النمطية على الشكاوى المقدمة للأجهزة الأمنية من المواطنين والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان؛ بحيث تكون واضحة ومسببة تسببياً دقيقاً غير فضفاض.

تخلي الجهات الرقابية المدنية الخارجية عن دورها في الرقابة على السلطة التنفيذية وأجهزتها

فيما انتقد بشدة الدكتور جهاد الكسواني - أستاذ مساعد في كلية الحقوق في جامعة القدس، قصور الجهات الرقابية المدنية الخارجية من الرقابة على أداء الأجهزة الأمنية، متسانلاً عن إشراف المجتمع المدني بمؤسساته وهيئاته وأطره ونقاباته وإشراك المدنيين في الحكم وفي الرقابة وفي اتخاذ القرار، وقال: (لا ألوم الأجهزة الأمنية؛ وإنما ألوم المتقاعدسين من نقابات المحامين والعمال عن أخذ دورهم في المجتمع وفي الرقابة على دور الأجهزة الأمنية، إضافة إلى لوم الأشخاص الذين تراجعوا عن أخذ أدوارهم).

ويرفض د. الكسواني القول: (إن السلطة التنفيذية تتغول على السلطة القضائية، إنما السلطة القضائية لم تأخذ دورها في تطبيق وتنفيذ الأحكام، فعدم تنفيذ الأحكام جريمة لا تسقط بموجب إنسان فهي جريمة لا تخضع للتقادم، فلماذا لا يراعي القضاء تنفيذ أحكامه؟، فأفضل رقابة احترام القانون الذي عندما ينتهي يبدأ الطغيان).

غياب آليات متابعة الشكاوى في الأجهزة الأمنية

أما الحقوقي موسى أبو دهيم - مدير دائرة التحقيقات والشكاوى في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان؛ فأكد على عدم وضوح علاقة وحدات الشكاوى مع الدوائر الرقابية الأخرى في الجهات الرقابية المدنية الداخلية، فلا توجد آلية محددة في كيفية توزيع ومتابعة الشكاوى وآليات التواصل بشأنها، وكان من الأهمية البحث في مدى فاعلية وحدات الشكاوى بعد العمل منذ سنوات طويلة.

وقال أبو دهيم: (على الرغم من التحسن في المساءلة والمحاسبة في الأجهزة الأمنية؛ إلا أن هناك بعض الحالات التي لم تتم فيها المساءلة والمحاسبة، وبالذات في جهاز الشرطة والتي يجب النظر لهذه القضية من قبل هيئة القضاء العسكري والنيابة العسكرية).

الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية لقطاع الأمن في فلسطين، وإتاحة المجال لمؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في بلورة السياسات العامة المتعلقة بعمل المؤسسة الأمنية وعلاقتها مع القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى المساهمة في تطوير آليات التواصل والانفتاح بين المجتمع المدني والمؤسسة الأمنية، وتعزيز مبدأ حق المواطن في الوصول إلى المعلومات الدقيقة ذات العلاقة بما تقوم به المؤسسة الأمنية ضمن القانون، وتفعيل الرقابة المجتمعية على المؤسسة والأجهزة الأمنية والتأكد من فعالية نظم المساءلة الخاصة بها.

ويؤكد رجال على حق المواطن الفلسطيني بأن ينعم بالأمن والأمان والطمأنينة، وقال: (توفير الأمن ليس منة من السلطة التنفيذية أو من النظام السياسي؛ بل هو متطلب أساسي ولبنة لا بد من تحقيقها بكل حيادية ونزاهة وشفافية، لينطلق منها المواطن نحو الازدهار والنمو في مختلف المجالات).

وأعطى رجال، واقع الحال إطاراً نظرياً وصفيًا للحالة التي نعيشها، منذ تبلور الأجهزة الأمنية الفلسطينية المتعددة وقياداتها في إطار تحول تدريجي من مؤسسة الثورة والشرعية الثورية إلى مؤسسات السلطة (الشرعية الدستورية)، على ضوء اتفاقات أوسلو وبشكل محدد؛ ما يعني أن المؤسسة الأمنية الفلسطينية لم تشكل في سياق طبيعي، كما أنه لا يوجد إجماع بين الفلسطينيين على وظائفها ومهامها، كما أن عقيدتها الأمنية والعسكرية ما زالت ملتبسة ومثار جدل مجتمعي.

الظروف الاحتلالية الموجودة لا تساعد وجود نظام سياسي ومحكوم

ولكن د. محمد المصري - مدير المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الإستراتيجية، يعتبر طبيعة الوضع الفلسطيني شائك ومعقد، ويقول: (إن طبيعة الظروف الاحتلالية الموجودة لا تساعد كثيراً وجود نظام سياسي ومحكوم؛ فالنظام السياسي الفلسطيني لم يتشكل بعد بشكل إيجابي أو بمعنى يأخذ دوره على الواقع، والانقسام السياسي ساهم في هذه المسألة، ولكن يمكن العمل سوية مع قطاع الأمن والمؤسسة الأمنية والمجتمع المدني على تطوير أداء المؤسسة الأمنية إلى شكل أفضل).

وشدد د. المصري، على أهمية وجود رؤية سياسية شاملة وتوافق وطني، ويرى أن تداعي مؤسسات المجتمع المدني لعقد مؤتمرها الخاص بحوكمة أجهزة الأمن؛ هو بحد ذاته يقدم دعماً وإسناداً لهذه الأجهزة للاستفادة من الخبرات والتجارب الرائدة، وليس للمحاسبة والمساءلة من منطلق الشراكة المجتمعية كل حسب موقعه، وبغرض تطوير قدرات الأجهزة الأمنية.

ترميم النظام السياسي الفلسطيني



الدكتور عبد الرحيم طه

ويرى العاروري، أن التحديات التي تعصف بأجهزة الأمن الفلسطينية وتقوض دورها، موجهة السبابة نحو الاحتلال الذي يمس بهيبة الأمن ومكانته وحتى احترامه لدى المجتمع؛ فهو يحاصر السلطة الوطنية بالدور الأمني وفق التصور الإسرائيلي، الذي يستبيح الأرض، والشجر والحجر، وينتهك حقوق الفلسطينيين بشكل يومي. فيما يتمحور التحدي الثاني، بحركة الإحالة للتقاعد المبكر، وصيغة العدائية التي أعطاها المتنغذون للحراك المحتج بالرغم من الموقف المأزوم والسلوك غير المفهوم، ناهيك عن الاتهامات الجاهزة التي تصاحب كل مخالف في الرأي والاجتهاد وإصااق نعوت «كأصحاب الأجنحة الأجنبية»، أو وكلاء، مدسوسين أو مرتزقة، تماماً كما حدث في التجمع السلمي إزاء رفع العقوبات عن غزة).

ويبيّن قراءته للمرحلة الحالية يقول العاروري: (إننا نعيش حالة الاحتراب الذي يقوم على الترهيب والعزل والإقصاء، وعدم تفعيل الأدوات القانونية والديمقراطية لتداول السلطة وتفعيل المؤسسات وضمان الانتقال السلمي في حالات الطوارئ).

ودعا العاروري، إلى إعادة بناء نظام المساءلة الداخلية عن الانتهاكات والخروج على القانون والانطلاق في العلاقة بالجمهور من مبدأ المواطنة المتساوية في الحقوق والكرامة، إلى جانب إصلاح وتطوير القضاء ليأخذ دوره الحيادي والفاعل في ضمان السلم الأهلي. (فالأمن الاجتماعي يبني على الأمن الاقتصادي والسلم الأهلي حصيلة لكليهما، ويجب التوقف عن معالجة الأمن في إطار بوليسي؛ فمواجهة مؤامرة القرن تستوجب توحيد المجتمع وتفعيل أفضل طاقاته على قاعدة برنامج وطني سياسي اقتصادي اجتماعي، يقوم على مبدأ المشاركة وتعزيز الصمود وتقاسم الأعباء).

بينما يتطلع د. عمر رجال - مدير مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية شمس، ومنسق المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن إلى أن يؤسس الحوار بين المؤسسة الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني لمرحلة جديدة، وهو ما جعله يقول: (اليوم الأمن على المحك، لأن العقيدة الأمنية الفلسطينية والأمنية ملتبسة، نحن نحتاج إلى تحديد هذه العقيدة مثل حاجتنا إلى خدمات تقدم على أساس النزاهة والشفافية والمساواة لكل المواطنين).

ويطالب د. رجال، الأمن أن يحمي المواطنين أن يحترم حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، وقال: (هذا الانفتاح على المؤسسة الأمنية يمكن أن يؤسس إلى شراكة وإلى عمل قادم من خلال حقنا كمؤسسات ومواطنين في الوصول إلى المعلومات، وبالتالي المؤسسة الأمنية المطلوب منها أن تكون منفتحة أكثر على المجتمع المدني وأن تتحاور معه وتستمع لملاحظاته).

وشدد د. رجال، على ضرورة المساهمة في تطوير وضمان تنفيذ



القانوني موسى أبو دهيم



بنك القدس
Quds Bank

جوائز حسابات التوفير
إنت ما تزيدها .. إحنا بس بنزیدها



مليووون

نهاية العام

كيلو ذهب

شهرياً

ربع مليونون

كل 3 شهور

افتح حساب توفير بـ \$350 أو ما يعادلها، أو غذ حسابك واستفيد من جوائزنا اللي بتزيد ..

المزايا والشروط

- * الحد الأدنى لتحويل السحب 350 دولار، أو ما يعادلها بالعملة النجدي
- * إمكانية الحصول على بطاقة التعمية بثمان رجب للتوفير.
- * كل إيداع إضافي بقيمة 350 دولار، أو ما يعادلها بالعملة الأخرى يمنحك فرصة إضافية للفوز.
- * السحب على جائزة كيلو ذهب خلال الشهر : نيسان، أيار، تموز، آب، تشرين أول، تشرين ثاني.
- * السحب على حوالا ربع مليون خلال الشهر : حزيران، أيلول.
- * يستثنى شهر كانون الأول من السحب على جائزة ربع مليون.
- * السحب على جائزة المليون في نهاية العام.

- كيلو ذهب | شهرياً

- ربع مليونون شيكل | كل 3 شهور

- مليونون شيكل | نهاية السنة

تنتهي الحملة بتاريخ
31.12.2018

خاضع للشروط والأحكام - تصفح الجوائز بصيغة الملصق

1700-210-210

www.qudsbank.ps





عالم متكامل
مع برامج الفاتورة ومكس

سوارت

3G+

النت معك ع طول

للمزيد اتصل على (111) أو تواصل معنا على Online Chat www.jawwal.ps





الاتصالات
Paltel

اوعك



خاضع لشروط الحملة

تتدّ فلم

اشبك ع المضمون

حتى 10 شهور مجاناً

في مقابلة (الحدث) مع الباحث في معهد (ماس) مسيف جميل

عقود من الباطن مع شركات إسرائيلية تستخدم منتج الأثاث الفلسطيني للتصدير بشهادة منشأ إسرائيلية

الحكومة والمؤسسات الأخرى لا تقدم تسهيلات تجارية واستثمارية، أو حماية ورقابة لقطاع الأثاث الفلسطيني

غياب كامل لدور البنوك في تنمية استثمارات قطاع الأثاث، والمنتجون يحجمون عن البنوك بسبب التعقيدات الإجرائية في الحصول على قرض، وارتفاع نسبة الفوائد

- نصف الإنتاج المحلي متوسط الجودة أقل من المستورد، لكن المنافسة لصالح المنتج المحلي
- تقييم قرار الحماية الجمركية لمنتج الأثاث ودراسة مدى الحاجة إلى وضع سياسة جمركية إضافية للمزيد من الحماية
- تقديم تسهيلات وحوافز للشركات الكبيرة والمتوسطة تشجع على انتقال المصانع إلى المناطق الصناعية

على الرغم من أن مؤشرات قطاع الأثاث تتجه نحو النمو الإيجابي؛ إلا أنه لم يتم معرفة الأسباب الكامنة لهذا النمو، كما أن حجم استيراد بقيمة 53 مليون دولار عام 2016 يُوشر على وجود إمكانية لإحلال جزء من هذا الاستيراد من خلال زيادة الحصة السوقية المحلية لمنتجات هذا القطاع. كما ويتبين أن إمكانات هذا القطاع أكبر مما هي عليه الآن، وخاصة إذا ما أُتيح المجال لحركة دخول وخروج البضائع من وإلى قطاع غزة. كما أن هذا التطور يعتمد بشكل أساسي على جهود القطاع الخاص. وإذا ما تم تقديم المساندة القانونية والسياساتية من قبل الجهات الرسمية؛ سيكون أداء هذا القطاع أفضل بكثير من حيث بيئة العمل والتحديات التي يواجهها، وأسباب نجاحه وقدرته على المنافسة.

وباستثناء حالة الثبات في حجم الاستثمارات، وحالة التراجع في قطاع غزة بسبب الظروف السياسية؛ فإن مؤشرات هذا القطاع تدل على التغيير النوعي نحو النمو والتطور وخاصة بعد عام 2010. ومؤشرات قطاع الأثاث تدل على مجموعة من الحقائق أهمها: (التطور الكبير الذي طرأ على هذا القطاع خلال السنوات الماضية منذ عام 2005 وأحدث نقلة نوعية واضحة المعالم والمؤشرات بعد عام 2010، ويتضح ذلك من خلال عدد مؤسسات القطاع الذي شكل نسبة 17% من إجمالي مؤسسات القطاع الصناعي الفلسطيني، وكذلك نسبة الزيادة في العمالة للقطاع بعد عام 2010 التي وصلت إلى 68% عام 2015، وهذه شكلت نسبة 13.3% من مجموع العاملين في الأنشطة الصناعية عام 2016. بينما شكل الإنتاج نسبة 9% من مجمل الإنتاج الصناعي في فلسطين، وتضاعف هذا الإنتاج عام 2016 ليصل إلى 404 مليون دولار بالمقارنة مع عام 2010).

وذلك الإحصاءات الرسمية على أن النمو في صادرات القطاع أكبر من النمو في وارداته، حيث زادت الصادرات بقيمة 61 مليون دولار عام 2016 بالمقارنة مع عام 2010، بينما زادت واردات بقيمة 19 مليون دولار فقط. وبذلك أصبحت صادرات هذا القطاع تشكل نسبة 10% من إجمالي الصادرات الفلسطينية، وهذا مورد صناعي لا يجب التقليل من أهميته، ويجب الحفاظ على استمرار نموه وتطوره.

وتعتمد غالبية هذه الصناعة على العمل العائلي والاستثمار الذاتي من خلال الأرباح المتحققة، وهذا يعني غياب كامل لدور البنوك في تنمية استثمارات قطاع الأثاث، حيث تبين أن المنتجين يحجمون عن البنوك

لم تقدم الحكومة والمؤسسات الرسمية الأخرى لقطاع الأثاث الفلسطيني ما يجب تقديمه من تسهيلات تجارية واستثمارية، أو حماية ورقابة باستخدام المواصفات والمقاييس أو تعزيز القدرات المهنية والتدريب التقني، في ظل غياب كامل لدور البنوك في تنمية استثمارات قطاع الأثاث، حيث يتبين أن المنتجين يحجمون عن البنوك بسبب التعقيدات الإجرائية في الحصول على قرض، وارتفاع نسبة الفوائد.

إن التحديات سالفة الذكر ومجموعة من المعوقات الأخرى، ونقص أو غياب السياسات الصناعية حدثت من الإمكانيات المتاحة للمنتجين، وأثرت على بيئة عمل القطاع بشكل سلبي، كما ودفعت بعض مصانع قطاع الأثاث الفلسطيني للتخصص في الإنتاج لصالح الشركات الإسرائيلية فقط من خلال عقود من الباطن، حيث تقوم الشركات الإسرائيلية بتزويد المصنع بالمواد الخام والتصاميم والطلبات اللازمة والمصنع يقوم بتنفيذها، وهناك شركات إسرائيلية تتعاقد على شراء المنتج من المصنع الفلسطيني بناءً على المواصفات والتصاميم الإسرائيلية فقط دون التزويد بالمواد الخام.

وإن فارق الأسعار بين السوقين الفلسطيني والإسرائيلي؛ أدى إلى تقوية المنافسة، حيث أن جزءاً كبيراً من المنتجات الفلسطينية تباع إلى إسرائيل بواسطة متسوقي فلسطيني الداخل. والعقود من الباطن مع شركات إسرائيلية تستخدم المنتج الفلسطيني للتصدير بشهادة منشأ إسرائيلية وخاصة أثاث الكراسي وطاولات السفارة وغرف النوم. يضاف إلى ذلك كله طبيعة استخدام منتج الأثاث حسب الطلب، أي حسب المقاسات التي لا يمكن استيرادها من الخارج لأنها تعتمد قياسات وتصاميم خاصة مثل الأثاث المطبخي وغرف النوم.

مؤشرات التغيير النوعي نحو النمو والتطور

س/هل مؤشرات قطاع الأثاث تتجه نحو التحسن والأفضلية؟ وما هي نسبة نمو القطاع وحجم صادراته و وارداته؟

خاص الحدث

ويتبين أن هناك مجموعة من المعوقات والتحديات، ونقص أو غياب السياسات الصناعية التي حدثت من الإمكانيات المتاحة للمنتجين، وأثرت على بيئة عمل قطاع الأثاث بشكل سلبي. إذ يتبين أن إمكانات هذا القطاع أكبر مما هي عليه الآن، وخاصة إذا ما أُتيح المجال لحركة دخول وخروج البضائع من وإلى قطاع غزة. كما أن هذا التطور يعتمد بشكل أساسي على جهود القطاع الخاص. وإذا ما تم تقديم المساندة القانونية والسياساتية من قبل الجهات الرسمية؛ سيكون أداء هذا القطاع أفضل بكثير من حيث بيئة العمل والتحديات التي يواجهها، وأسباب نجاحه وقدرته على المنافسة.

تخصص في الإنتاج لصالح الشركات الإسرائيلية بعقود من الباطن

وهو ما يؤكد مسيف جميل - الباحث في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) في مقابله الصحفية مع (الحدث) حول نتائج دراسته البحثية الخاصة بقطاع الأثاث الفلسطيني التي سيعلن اليوم عن نتائجها.

س/ ما هي التحديات والمعوقات التي تواجه قطاع صناعة الأثاث الفلسطيني، وهل هناك سياسات حماية ورقابية لها وعليها؟



اطلب واتمنى



لكل العيلة



إنترنت حدوده السما
1700666555 • mada.ps



بسبب التعقيدات الإجرائية في الحصول على قرض، وارتفاع نسبة الفوائد؛ الأمر الذي يستدعي تشكيل بنك للإقراض الصناعي بفوائد متدنية وإجراءات سهلة.

بيئة العمل والتحديات التي يواجهها وقدرته على المنافسة

ما هي طبيعة ونوعية بيئة العمل والتحديات التي يواجهها قطاع الأثاث الفلسطيني، وأسباب نجاحه وقدرته على المنافسة؟ و ما مدى وحجم ثقة المستهلك بمنتجات الأثاث المحلية؟

إن المواد الخام الأساسية لقطاع الأثاث تتكون من الأقمشة والأخشاب والإسفنج، والتي يتم استيراد النسبة الأكبر منها بشكل أساسي من إسرائيل، بسبب سهولة الحصول عليها ونقص السيولة التي يترتب عليها الدفع بالتقسيط للشركات الإسرائيلية، بالإضافة إلى تجنب التجار الفلسطينيين التعقيدات الإسرائيلية للاستيراد المباشر (عدا بعض الشركات الكبيرة التي تستورد مباشرة من طرف ثالث). هذا الوضع يؤدي إلى رفع كلفة الإنتاج الفلسطيني، وفيما يخص مادة الإسفنج والتي تشكل حوالي 20% من تكلفة المواد الخام؛ فإنها تنتج محليا وتلبي احتياجات السوق الفلسطيني بالكامل. ويرجع الفضل لإنتاج وتطوير هذه المادة (لدرجة حدوث فائض في الميزان التجاري فيها) إلى تطور قطاع الأثاث الفلسطيني، إذ أن زيادة الطلب على الأثاث وخاصة الفرشات دفع القطاع الخاص إلى الاستثمار في مصانع الإسفنج.

ويختلف توزيع تكلفة الإنتاج باختلاف طبيعة المنتج واختلاف الجودة بين منتج وآخر، وبشكل عام فإن العمالة هي المكون الأكثر للتكلفة في معظم المنتجات ما عدا المنتجات العالية الجودة والتي تتركز تكلفة إنتاجها في مادتي الخشب والقماش. فكلما زادت الجودة كلما قلت تكاليف العمالة وارتفعت تكاليف المكونات الأخرى من المواد الخام.

نصف الإنتاج الفلسطيني يعتبر متوسط الجودة

أن 50% من الإنتاج الفلسطيني يعتبر متوسط الجودة، وهذا يجعل توزيع نسب تكاليف الإنتاج بين العمالة والأخشاب والقماش والإسفنج متقارب إلى حد ما وخاصة في إنتاج الأثاث المنزلي (صالونات)، بينما الأثاث الذي لا يدخل في مكوناته الإسفنج والقماش (غرف النوم، طاولات السفرة) فتتوزع التكاليف ما بين العمالة والأخشاب وبنسب متفاوتة حسب جودة المنتج.

تسرب المهارات إلى إسرائيل وإن جزءا كبيرا من منتجات هذه الصناعة تعاني من مشكلة نقص العمالة الماهرة، وخاصة في مهنة التجنيد ومجال «الفنش»، ونجم هذا النقص عن فارق الأجور بين سوق الضفة الغربية وإسرائيل، ما أدى إلى تسرب المهارات ونقص التعليم المهني والتقني.

الورش الفلسطينية تعتبر مركز تدريب كبير ومتنوع للسوق الإسرائيلية وفي هذا الصدد؛ فإن الورش الفلسطينية تعتبر مركز تدريب كبير ومتنوع للسوق الإسرائيلية، فبعد أن يتم تأهيل العامل بشكل جيد ينتقل إلى السوق الإسرائيلية بسبب الأجور المرتفعة، وفي نفس الوقت فإن المؤسسات المسؤولة عن التدريب لديها نقص كبير في الإمكانيات والأدوات اللازمة للتدريب، وهذا الوضع أدى إلى نقص العمال المهرة في السوق الفلسطينية. وهذا يتطلب توسيع نطاق التعليم والتدريب المهني، وتشجيع الشباب للإقبال على هذه المهنة.

تظهر المنافسة في ثلاثة عناصر أساسية هي، السعر، والجودة في المكونات، والفنش (اللمسات الأخيرة)، وفيما يخص السعر والجودة؛ فإن المنتج المحلي يتكون من ثلاثة أصناف، متوسط 50%، وجيد 30%، و20% عالي الجودة، والمنافسة الحادة تتركز في الأثاث عالي الجودة (أي على نسبة إنتاج 20%)، وفي هذا الخصوص تكون أسعار المنتج المحلي الجيد أعلى من المستورد، وأسعار المنتج المتوسط الجودة أقل من المستورد الجيد، وبما أن نصف الإنتاج المحلي متوسط الجودة أقل من المستورد العالي الجودة فإن المنافسة تكون لصالح المنتج المحلي.

من جانب آخر فإن ثقة المستهلكين في المنتج المحلي عالية، الأمر الذي تغلب على موضوع الفنش الجيد للمستورد، بمعنى أن الفنش للمستورد أفضل من المحلي ولكن هذا العنصر لم يؤثر كثيرا على المنتج المحلي، فجودة المكونات والثقة أديا إلى استمرار هذه الصناعة.

اللازمة للتدريب أو التعليم المهني، أو أن يتم إنشاء أكاديمية خاصة لتعليم مهنة إنتاج وتسويق وتصميم الأثاث بمختلف أنواعه. وأن تقوم الوزارة بالتعاون مع القطاع الخاص بتشجيع الشباب للإقبال على تعلم هذه المهنة. كما يمكن لها أن توجه برامج التدريب التي تقرها من خلال تخصيص برامج تعليم خاصة بكافة مراحل بهذه المهنة.

وأن يتم عمل مواصفات ومقاييس لها علاقة بمهنة الأثاث وخاصة أثاث الأطفال الذي تراجع إنتاجه بسبب منافسة المنتج المستورد الذي لا يخضع للمواصفات والرقابة، وهذا يتطلب الإسراع في وضع هذه المواصفات والرقابة على المنتجات المستوردة.

وأن يتم تقييم قرار الحماية الجمركية لمنتج الأثاث ودراسة مدى الحاجة إلى وضع سياسة جمركية إضافية للمزيد من الحماية، وعلى الأقل وضع حماية خاصة لمنتجات أثاث الأطفال. وكذلك وضع حماية على أصناف الإسفنج التي تصنع محليا وتدخّل في صناعة الأثاث مثل الفرشات والكنب، وخاصة أن حماية هذه القطاع المكمل حتى لا يؤثر على الأسعار المحلية (تكلفة الإنتاج للأثاث)؛ بسبب وجود سبعة مصانع تتنافس فيما بينها، مع ملاحظة أن الإنتاج المحلي يقوم بتشغيل الأيدي العاملة، بينما المستورد يشغل عمالة قليلة، لذلك من الضروري الحفاظ على زيادة التشغيل.

وكذلك ضرورة أن يتم تقديم تسهيلات وحوافز للشركات الكبيرة والمتوسطة تشجع على انتقال المصانع إلى المناطق الصناعية، وذلك من خلال تقليل تكاليف العمل في المناطق الصناعية وتوفير البيئة المناسبة له، وأن يقوم القطاع الخاص بالحفاظ على العمال المهرة من خلال تقديم حوافز مالية ومعنوية لهم للحد من تسربهم إلى السوق الإسرائيلي.

وعلى القطاع الخاص أن يتبنى بشكل أقوى نهج التجمعات العنقودية من خلال مأسسة هذا النهج وفقا لقواعد واتفاقيات واضحة فيما بينهم وخاصة للمنتجين الصغار والوسط، وهذا يخدم تبادل الخبرات وتنظيم مهمة الإدارة والتسويق والترويج وخاصة لخدمة ما بعد البيع، والعمل على تعزيز المنافسة غير السعرية من خلال تطوير جودة المنتج وتصميمه واتباع نهج العروض المتواصل، وأخيرا الحد من مشكلة الفنش.

وأن يقوم القطاع الخاص بتكثيف المشاركة في المعارض الدولية، وحث وزارة الاقتصاد على تنفيذ ما جاء في الاستراتيجية الوطنية للتصدير، واستراتيجية تصدير قطاع الأثاث بتقديم التسهيلات التجارية، والحوافز الاستثمارية، وتقديم الدعم الترويجي والتسويقي لهذا القطاع، وفيما يخص قطاع غزة؛ المطلوب فقط رفع الحصار عنه والسماح بدخول المواد الخام، والسماح للمنتجات بالتصدير.

والوحيد الذي تأثر بالمنافسة الخارجية هو منتج صناعة أثاث الأطفال؛ حيث تراجع بشكل كبير بسبب المنافسة السعرية للمستورد لدرجة أن بعض المصانع توقفت عن العمل، والبعض الآخر يعمل بطاقة 20% فقط. وإذا ما تم الحد من هذه المنافسة سيتم إعادة تفعيل المصانع وتشغيل آلتها المتوقفة عن العمل وبالتالي تشغيل أيدي عاملة جديدة. هذا كله يبين كيفية عمل هذا القطاع وسر تطوره ونموه، وذلك على الرغم من وجود العديد من النواقص في الإدارة والتسويق ونقص المهارات وتسربها، حيث أن جزءا كبيرا من الشركات الكبيرة والمتوسطة تمكنت من التغلب على بعض التحديات، وبادرت باستثمارات مكتملة لمكونات إنتاج الأثاث عن طريق إنشاء مصانع تابعة لهم مثل مصانع الإسفنج وتحويل الخشب الخام إلى منتج وسطي في صناعة الأثاث. وبذلك لم يكن للمستورد تأثير كبير في منافسة هذه الصناعة بدليل نموها وتطورها.

توقعات المنتجين المستقبلية ومسؤوليات الحكومة والقطاع الخاص

س/ ما هي توقعات المنتجين حول المستقبل، ومطالباتكم بناءً على الاستنتاجات التي توصلتم لها عبر دراستكم لواقع هذا القطاع الإنتاجي الضخم؟

فيما يخص توقعات المنتجين حول المستقبل؛ تبين أن غالبية الشركات الكبيرة تتوفر لديها القناة بالآفاق الكبيرة للنهوض بهذا القطاع، وذلك على الرغم من غياب الدور الحكومي التنظيمي والرقابي للمواصفات والمقاييس، والعبء الضريبي المرتفع، والتهرب، بالإضافة إلى تحدي نقص وتسرب المهارات. وقد تبين أن التحدي الأكبر هو استقرار الوضع السياسي وخاصة في قطاع غزة، وإذا ما أزيل هذا العائق إلى جانب حل مشكلة الطاقة؛ فإن المنتجين في غزة أكثر تفاؤلا من غيرهم. مع ملاحظة أن أسوأ التوقعات كانت في أن المنتجين سيحافظون على وتيرة عملهم ضمن الوضع الحالي وضمن ما هو متاح لديهم دون التخطيط للتوسع في المستقبل.

أما فيما يتعلق بالمطالبات، فإنه يجب العمل على إنشاء بنك صناعي متخصص يشتمل على برامج إقراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وأن تكون فيه سياسات وإجراءات الإقراض واضحة وسريعة وذات تكلفة منخفضة.

وعلى وزارة العمل أن تقوم بوضع برامج تعليم مهنية وتقنية مكثفة تخص قطاع الأثاث وبالتعاون مع منتجي قطاع الأثاث وتوفير الأدوات



بنك الاستثمار الفلسطيني
PALESTINE INVESTMENT BANK
تنمية وأمان



البنك الفلسطيني الأول الذي يمارس الأعمال المصرفية والمالية خارج دولة فلسطين من خلال فرعته الأولى في المنامة عاصمة مملكة البحرين الشقيقة

عالم من الأعمال والخدمات المصرفية المميزة تقدمها من خلال [19] فرعاً بدولة فلسطين وخارجها

“الأنا المتمردة” في ديوان “ابجديات انثى حائرة”

بقلم: خالد عرار



الاسمية (الما فتئت) على عادت الشعراء العرب في تعريف الفعل المضارع مثلاً، حيث اعتُبر من شواذ اللغة.. يقول ذو الخرق الطهوي: فيستخرج اليربوع من نافقائه.. ومن جُرحه بالشيحة اليقُصع/ ويقول آخر:

فدو المال يُؤتي ماله دون عرضه.. لما نابهُ والطارق ليَتعمَل

وكما يبدو ذلك أيضاً في قصيدة (أينك).. حيث تقول:

أينك يا ابنة الرّيح // يا غيمة حيلي بماء حنيلي
أينك يا طيبة القصر // ال فرّت من قسورة

أينك وقد وشمّت حبك على فردوس رجولتي
تقمص دور الرّجل للوصول إلى ماهية العلاقة بين

شقين لنبته واحدة لا تنمو إلا بهما معا..
... وحيث يسيطر الوجد على شال القصائد،

فتفرغ خصلات الحروف على أسطح المنازل الساكنة الذاكرة..
... قصيدة بصمة كنعانية..

أنا ابنة الأرض // روح السماء // نشيد الحب
ذهبت شاعرتنا إلى الأصاله، التاريخ، امتداد القمح

على سرير المراحل؛ لينمو الوطن بيارات من برتقال
على شواطئ الأرض المسلوقة..

... وما زالت الشاعرة تبحث عن ذاتها في كل أرض
تتجمع السنونات فيها تلتقط الحب لصغار ينتظرون

عودة نمو الغد
تقول في قصيدة (تحد): سأستلني من صدر
الصمت // حسام حرف .

استوقفني قصائد الشاعرة، واختيارها للعناوين
التي تشكل عوالم جديدة في سماء الشاعرة والقارئ

معا.. ففي عينيك وحدي.. بحثت عن رديفتها في
عينها؛ علها تمسك بطرف خيط يوصلها للمدينة

الفاضلة.. وفي قصيدة تحرر.. عبرت الماضي،
وخلعت نعل الشؤم، وأشهرت هويتها غصن زيتون

وحفنة من حلم؛ لعلمها بتتابع اللحظات في تشكيل

بين مجموع سطور الحكاية، فسلكت طريقاً مختصراً
أوصلها إلى المكان الذي تتجمع فيه إرهابات

العشاق ممن عمروا القصائد بما جادت به عليهم
قرائحهم، فجددت قديماً بات مدرسة تتلمذ بين

ربوعها الشعراء الأوفياء لقضايا وطنهم، وللهم
الذي قض مضاجع عذارى الحلم. فامتازت بثلاثية

(المرأة الأنثى، والوطن الأمل، والرّجل الآخر). لذلك
نجدها تدافع عن ذاتها من خلال تقمص شخص

الأنثى الحائرة بين دفتي ديوانها، فتتمرد على الجهل
المطبوع على شفاه الحق، ترفضه، تزجره، تسلمه

للحارس الممتشق قوسه، يتربص بجهل جاهل، أو
بتجاهل طامع.

ونجدها تدافع عن حقها في تجسيد دورها في
النضال ضد محتل سرق البسمة، ووزع غريانه

يقطعون طريق المسافرين لعبور المستحيل، فلبست
ثوب الوطن، وكان زادها الأمل.. ونجدها ترفض تسلط

أنا الرّجل على ذات الأنثى، فتزيل الغطاء عن زيف
القول؛ لتصل بنا إلى حقيقة الآخر التي جبل عليها،

وقوامته المأخوذة من تعاليم السمو والرّفعة، لا دنو
الفكرة والغاية. فهي تقبل مسرعة إلى ظله الساكن

طبيعتها، لأنها تعرف أن الضواري يتربصون بها.
في قصيدتها (تشظي) تقول:

تشظي أنتاي
على صخرة أفكاره المائلة

في سفح رجولته الصماء
تبعثرها ريح العادات وتقاليد قبيلتنا

ألم ما فتئت تكبر... تعلقو..
أرى الشاعرة عمدت أن توضح علاقة الأنثى الشاعرة

بشق الروح المفروض على سيكولوجية الحلم الذي
تشقه تقاليد القبيلة الذكورية. فالصخرة صماء،

والعادات سيف يجرّ الحلم الذي لا تخبو نارهُ طالما
تستنشق القصيدة الأمل بغد مفروح..

ومما تمتاز به شاعرتنا استخدام الالموصولة

أبجديات أنثى حائرة ... ينقلنا العنوان من معناه
المعجمي إلى دلالات تتقمص شخصية الأنا

المبعثرة على أسنة الحروف، فينتهي المعنيان في
قالب تصنع لحظة التنوير التي تبني الكاتبة جسماً

يسمو كلما زار الشوق رحاب الإبداع، وكلما داعب
خيط الشمس بتلات الأشجار المغرّبة.. فلغة الطيور

تقمصها نوار اللوز كما احتضن الظل ظله في تجليات
العطاء المنشودة من التحام أنا الشاعرة بما يخالج

نفسها الأنثى.. وبما تفرضه ثقافة الآخر على كينونة
الحروف التي تزهو بوصول القصيدة إلى التفرّد.

تعالج الشاعرة في ديوانها قضايا جعلت من الديوان
معتزلاً تتصارع فيه قوى حولت الشاعرة وأنها

فريسة سهلة لما علق فوق الغيم من ترانيم المسافرين
إلى أبعاد مما يريد الشاعر وحرفه.

المرأة الأنثى.. الوطن الأمل.. الرّجل.. الأنا الحائرة
... هذه المحاور التي دارت حولها شاعرنا تزرع

العشق من خلالها بين سطور كتابها، هذا العشق
ليس عشقاً بذاته؛ إنما هو عشق دفع نخاع الفطرة

البشرية وأصاب كنه ميثافيزيقا الروح، كونه غاير
كلاسيكية العشق التي استمدته ولا زالت تستمدّه

من أرواح تمردت غريزة وأملاً، بأقلام سطر ما
عهدناه من أنيق القوافي.. هذا العشق الذي فاض

من جنبات هذه الأبجديات رسم لنا بتفرّد لا نظير
له ربما نستشف معالمه كما يستشعر النحل دروبه

فوق الأرض، كون هذه الأبجديات اعتمدت الإيحاء
العميق، والتأمل البعيد، والتعلّق بأسلوب فريد. عشق

دارت رحاء على الأرض التي كوّنتها مذ كانت براعم
الأمل تتسابق لتفوز بلمسة من راحة حطت على حرف

توجّها مليكة المكان والزمان.
بحثت الشاعرة عن أناها الحائرة بين هذه المفاهيم؛

لأنها ملّت كلاسيكية الباحث، وعشقت سطوراً واحداً

كنت أسمع أختوتي وهم يقولون مللنا.. متى سنرحل
عن هذه الأرض.. متى سنتوقف هذه اللعنة..

كنت أسمع صوت الخبز اليابس في فم أمي في
الوقت الذي كانت تعطيني فيه خبزاً طازجاً اشترت

طحينه بقطع من أصابعها وهي تعجن الخبز في فرن
آخر الشارع

كنت أسمع كل ذلك
لم أعلموا أنّ قلبي الذي اعتاد على ألم الإبر التي

شكلتها من دمعي.. ما عاد مهترناً..
اليوم دخل الجنود بيتنا.. كانوا ملوثين جداً.. ممتلئين

بالبارود
سحبنتي أمي وركضت لتخبّاني مع أختوتي في

العلية.. لكني حين وقعت من يدها وتكسرت أطلق
الجنود رصاصهم.. (خوفاً من صوت تكسري)

أصاب الرصاص قلب أمي.. حينها فقط تذكرت أنّي
صورة بشريط أسود.. وأني ومنذ زمن نسيت أنّي

قد مت

إلى الرف حتى لا يمسنني أحد بحزن.. أو يباغتني
خوف ما ..

أما والذي فقد كان يخبي صوت الأخبار عني أيضاً..
كان يجمعه بيدي حتى لا أسمعوه وأعرف أنه يجمع

قهر الحرب ويحوله في عيني إلى بحر
أختوتي أيضاً كانوا يحملون فتات النقود التي

يجمعونها من حصالتهم -علبة السمنة- ويجلبون لي
هدية كإطار خشبي أو معدني في كل عيد .. كانوا

يظنون أنهم يرقعون قلبي ..
لم أعلموا أنّي كنت أسمع كل ذلك

كنت أسمع صوت موت باسم ابن جارتنا حين كانت
أمي تحاول أن تغلق أنّي بقبلة أو بأغنية وتبتسم لي

وتخبرني أنّها ذاهبة لتزور أمه المريضة
وأني كنت أسمع القنابل بالرغم من الموسيقى الذي

كان أبي يرفع صوتها ليخفي وجع يديه في ضمّتي
وهو يغني لي.. ويخبرني عن احتفالات "البوشار"

في الشارع المجاور كل ليلة..

لم يكن ذنبه

بقلم: ميسم العيسى - سوريا

.. ولا أن يتحدّى هشاشته بمبضعه.. لكنه يعرف تماماً
أن أشياء كثيرة مثل الحرب والحب، تتغذى على أمثاله

ومع أنني كنت صغيرة جداً.. إلا أنني أذكر تماماً تلك
القوة في يدي أمي التي شدتني إليها وهزنتني حتى

بكت.. حتى بكينا
أذكر أنها قالت كلاماً مرتبكاً لم أفهمه إلا أن مكان

يديها على كتفي لا زال يؤلمني حتى اليوم
كانت تعرف أن قلبي سيزداد هشاشة أمام دموعها

ولم تكن تعرف كيف ترتقه.. فوضعتني على رف
بعيد.. بعيد جداً.. عن الحياة وعن الحرب.. وأخذت

تحيك بدموعها بعض الرقع لتصلح قلبي بها .. أو
ربما كانت تظن أنّها تفعل.

كانت تنظفني وتلمعني كل يوم.. تغني لي ثم تعيدني



يسمع منه صوت صياح.. لكنه لم يتمكن من فهم ما
يقول.. لذلك لا يمكنه أن يجرب معه الأدوية المعتادة

مجموعة
عنبتاوي

شركة الشرق الأدنى
للتوزيع والتسويق

“Quality Products, Right Price,
All People”



آي تي

Unilever

Mondelēz
International

Barilla

CLOROX

Del Monte
Quality

Johnson
A Family Company

italypasta

HERSHEY'S

+970 (2) 296 3621

+970 (2) 296 3623

www.anabtawigroup.com

Near East Marketing & Distribution - شركة الشرق الأدنى للتوزيع والتسويق

”فشة خلق“ لأحمد الزعتر!

بقلم: مهند نوب



في الحقيقة لم أكن في ميدان ”رابين“ في فلسطين المحتلة حتى أستطيع تقييم ما جرى أو التعليق عليه، كنت أشاهد فلم السفارة في العمارة للمرة العاشرة بدون

فلسطينية أم إسرائيلية، لا يهم كل هذا، أكل: ماذا عن الـ 35% في لواء جولاني؟، أو الجندي الدرزي الذي مزق تصريح زوجة صديقي على المعبر؛ لأنها قالت لأحد الأطفال: ”هذا جندي مغتصب لا تأخذ صورة معه“، وأقسم بالآلهة القديمة والجديدة أن تمنع مئة عام من دخول الأراضي المحتلة، لو شاهدتها مرة أخرى ماذا عساه يقول، أو يفعل، ما وجهة نظر القائمة العربية حيال الأمر، التردد بين البقاء والبقاء أمر غاية في السهولة، ولماذا ما زلنا نطالب بحل الدولتين، يمكننا تجاوز الأمر والرّجوع لفكرة الدولة الواحدة، أو الحكم الذاتي، الأمر أصبح أسهل مما نتصور!

أنفض رأسي من هذه الغرابة، ليس لي أن أتحدث عن شيء لم أعشه، هكذا أقول لي، أشاهد بعض مقاطع الفيديو من مسيرة أمس، أبتعد أكثر عن الشاشة حين يحضرني الناشط طارق البكري الذي أقام حفل زفاف لابنة أحد مهجري عكا، والتي جاءت من كندا، وعلى سيرة كندا” فالسعودية التي لا تتدخل في شؤون الدول الأخرى سوى ”قطر، سوريا، العراق، اليمن، لبنان، البحرين، إيران“ مستعدة لإطلاق أغنية جديدة بفيديو كليب من قاعدة أمريكية تمارس السياحة في أرضها بعنوان: ”علم كندا“ بتشديد اللام كي لا تختلط الأمور؛ لأن سيادة الدول أمر غاية في الأهمية، ولا أريد أن أتذكر تغريدة الطائرة على إنفوغراف السعودية.

أذكر زيارة عكا في العام الماضي، كانت تمتلئ برائحة السمك في مثل هذا الوقت من العام، وللغرابة فإن الطريقة الوحيدة للتخلص من رائحة السمك هي أن

تهرع إلى البحر لتستنم هواءً أكثر صفاءً، يا إلهي!، أما درجات باب العامود فقد مضى أيضاً عام على آخر مرة جلست فيها متأملاً مشهد المدينة بعد حادثة البوابات، تمنيت الجلوس أكثر لكن الذكريات كانت تشدني نحو الابتعاد، تمنيت أن أكون أمس بين المشاركين، لا لشيء إنما لأكون أكثر فهماً لما يجري، أكثر قدرة على كتابة هذا الواقع الفنتازي، أكثر صدقاً؛ فأنا لم أشاهد شيئاً مما قلت سابقاً، كنت فقط أتحمس بقايا مشاعري، وأشدّ بدني من الانجرار إلى قشعريرة غريبة في حضرة الطفل معتصم ابن الأسيرة إسراء جعابيص عندما قال: ”اشتقتك يمًا، رُوحِي“ في مهرجان النبي صالح قبل يومين، وفي حضرة أم الأسير كريم بونس من المثلث، أقدم أسير فلسطيني تشهد تجاعيد كف أمه الطاهرة على سنوات عذابه، فمع كل عام ينبت خط جديد من جبينها حتى يدها اليسرى، فهل تعزي الخطوط التي تكون الصور والأعلام وديستاتير الأحزاب فاقداً عما فقد؟

وفي سياق آخر من فشة الخلق لا أعلم تحديداً ماذا يعني وسم (هاشتاغ): #يا_بني_اركب معنا، المستخدم في أغلب إعلانات الأحزاب (الإسلامية)، وكليات الدعوة، ومراكز تحفيظ القرآن الكريم، والحملات الانتخابية للإسلام السياسي، وكل ما يتعلق بمظاهر الدين، ولا أعلم هل اجتزأ هذه الآية يعني أن التكملة معلومة بالضرورة: ”يا بُني اركب معنا ولا تكن مع الكافرين“، أم هو اجتزأ مبرر، فلم الحق المطلق في اختيار الآيات، وإخراجها من سياقاتها إلى سياق يخدم فكرتهم.

منذ مدة جيدة من الزمن ونحن أمام خطاب إسلامي تكفيري، سواء أكان ظاهراً أو مبطناً، وهذا الخطاب تُرجم إلى أفعال، ومجازر، وصراعات داخلية في

العالم الإسلامي، لا أعرف فعلاً ما صحة حديث: ”تفترق أمتي على بضع وسبعون فرقة كلها في النار إلا واحدة“، فمن العلماء من استحسنته ومنهم من ضعفه، ولا أعرف أيضاً كم من الوقت سنحتاج للتصالح مع أنفسنا حول هذا.

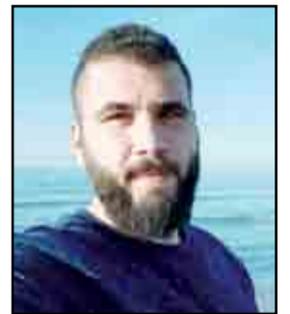
قبل أيام تحدث أحد (شيوخ) السعودية عن عدم جواز التعريض بولي الأمر، أو الدعاء عليه ولو كان يشرب ويزني علناً على التلفاز أمام الشعب، وقبله دعا السديس لولي القوة على الأرض ترامب، ومروراً بحزب النور المصري، والإخوان، والسلفية، وفراخ عمر خالد، وفتاوى علي جمعة، وتحالف القرضاوي الضمني مع الناتو في ليبيا، وكل التطرف الديني اليميني للأديان قاطبة، فهل من المعقول أن فكرة الأخلاق والتعامل غابت إلى هذا الحد، هذه الأفكار المستمدة من الدين ذاته أصلاً، من البغي التي سقت كلباً فدخلت الجنة، ومن الحض على المكارم، وما وضع الرفق واللين في شيء إلا زانه، وخياركم أحسنكم أخلاقاً، وأثقل شيء في الميزان حسن الخلق، كيف نكون بهذه الانتقائية وتجاوز كل هذا!، ”شيخي يفكر إذن أنا موجود“ هكذا قال أحد الأصدقاء عن الكوجيتو الجديد.

أما عن اليوم العالمي للشباب والذي يتزامن مع ذكرى مذبحه تل الزعتر أول أمس، فأحمد الزعتر أصيب بالبطالة هو و 55% من أقرانه، وأحمد الزعتر الشاب يا سادة يعيش تحت خط الفقر، وأحمد الزعتر وأقرانه يستمعون إلى نصائح مهترئة يومية ولا يشكلون 1% من مراكز صنع القرار في فلسطين، ”هذه الكتابة.. لأحمد المنسي بين فراشتين“، أو ”مطرقتي حياة“، وأحمد الزعتر يكتب هذا، ويقراً هذا، ويمزق قصيدة درويش الشهيرة بلا سبب واضح!

أصوات شابه

كي يضيء قلبي

أحمد خالد سعيد



عبث يتلاعب بتعبيهم وسلاماً لن يتحقق المباني تعبت من الوقوف ومن الحوادث التي تحصل على سلام عمرها //

إشارة المرور يتسابقون نحو أخضرها والأحمر مكروه مثل لون الدم والوقوف

تختنق الشوارع من سرطانات التلوث وأنا واقف في المنتصف يمرّون سريعاً دون أن يلتفت أحد كأنّ أحداً ما

عبث في الوقت أظل واقفاً كعمود إنارة أنتظر الرب؛ كي يضيء قلبي

بقلم: أسيل شولي



تخلف وأدعاء، انفتاح وترمّت، قيل وقال، عيب ولا يصح، عشت بين كل تلك الكلمات في مراهقتي. كنت عندما أعود للمنزل أتلقى الصفعات على حين غفلة، من الحقد؛ لأنّ ملابسي ليست محتشمة بالقدر المطلوب، ولأنّ إحدى الجارات قالت لأمي: ”كيف تسمحين لابنتك الخروج بتلك الملابس!“ فتصطنع أُمي الخلق والتربية السليمة وتصفعني!

”المجتمع“ تناقض واستلاب.. صراخ وصمت

أليست هي من تطلب مني أن أتزين؟! أليست هي القلقة من عنوستي؟! ألسنت قبيحة ولن يلتفت لي أحد؟! كيف لها أن تكون متناقضة هكذا!، لم أكن أحتملها. كانت ردة فعلي الوحيدة على سلسلة تصرفاتها الخرقاء ”الصمت“ كنت أنظر بتحد إلى عينيها، كانت عيناها الواسعتان تغرقها خوفاً وتساؤلاً، تغرقها تحديات. أحياناً كان لساني يتمرد على صمتي، يهاجمها ويضعها وجها لوجه مع الحقيقة، كنت أحشرها بزاوية اتهامات لا يمكنها إنكارها، كنت أقذفها بحقائقها القبيحة، وهذا كان يجعل بيننا سداً روحياً يسدّ السماء.

يا أيها الذئب هل يرضيك إخلاصي؟ كيف الخلاص من الإخلاق ملهاك؟ كنت ارتشفت الهوى من زمزم عبق لمأ انتشيت على أنهار ريبك أظلم له الآن لا نهر ولا عبق منذ افترقنا وما أروتني كفاك أنا لنخلك عيسى جئت يسترني جوعي إلى الأب حين الفيء يمنك ألفت على شفتي بالجمر لهفتها

حين افترقنا

أوار الديك



ما كنت يوسف حين القلب أغواك

ولا زليخة حين الذبح أعفاك ما كنت أنت كانت الآن حين هوى من الهوى وكان البين أغشاك ما كنت أنثى كما كل النساء أنا أخشى النساء وما أحببت إلاك عيناك وحي فما بدلت نظرتها.. حين افترقنا فهل خانتك عيناك؟ رحماك هذا جنون العشق أغرقني وما قلبي سوى قشاة رحماك

عالم الشوارع المزدهمة بالتعب الأوراق التي تطير نحو حتفها وأصوات السيارات تسابق في ميدان الضجيج المسرعون نحو أعمالهم تدور في رؤسهم أفكار وأفكار مصاريف المنزل الأوراق الهامة في العمل //

يلا NOW



قانون القومية الإسرائيلي فرصة فلسطينية استراتيجية

بقلم نور عودة



على حجبها، ولا يستطيع في زمن التواصل الفوري الذي لا يخضع لرقابة أو تقييد، أن ينكر ما خرج الآلاف للتأكيد عليه قبل أيام وما عززته ردود أفعال أركان الدولة الهستيرية: إسرائيل دولة عنصرية تريد للفلسطيني أن يزول مادياً ومعنوياً عن طريق التنكر له ولهويته ومحو وجوده الثقافي والإنساني من خلال منظومة سياسيات وقوانين تتخطى الأبارتايد في عنصريتها وعنفها الاجتماعي. هذه الحقيقة تبين وبما لا يدع مجالاً للشك أن نظاماً عنصرياً كهذا لا يمكن أن يقبل بالفلسطيني نداءً تحت أي ظرف طالما استمر في غيبه دون حساب أو عقاب ولم يقبل أن يمارس الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير على فتات من أرضه التاريخية مهما كانت الظروف.

لكن المفارقة في ولوج هذه الفرصة التاريخية هو الواقع الملتبس الذي يعيشه الشعب الفلسطيني بعيداً عن إخوته الذين يخوضون معركة الهوية والمصير في إسرائيل بوعي وإصرار رغم كل الصعوبات والتشويش. في الأرض المحتلة (1967) هناك مشهد سياسي بائس ومشلول ينزلق بالشعب سريعاً نحو اليأس وضياع الهوية. بينما يرفع الفلسطينيون علم فلسطين في تل أبيب، يتبارز الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة على حمل أعلام قبائلهم السياسية وإهمال العلم الوطني. وبينما تصدح الحناجر في عقر دار الصهيونية العنصرية بعناوين الهوية الوطنية الفلسطينية دون تردد، يختلف الفلسطينيون في الأرض المحتلة عام 1967 حول ملامح الهوية الوطنية وعناصرها وينشغلون بصغائر الأمور ويهملون كباثرائها ليساهم إهمالهم في تآكل المنظومة السياسية برمتها. يغني أحفاد توفيق زياد «إنا هنا باقون فلتشربوا البحر» في الناصرة وحيفاً ويافاً بينما يبحث أربعون في المائة من الشباب في رام الله وغزة ونابلس والقدس وغيرها من المدن عن سبيل للهجرة بعد أن تسلس الشعور بالغربة لوجدانه وانقضت التفقت السياسي والتوحش الإيديولوجي على كرامته فكفر بالشعارات الرنانة الكذابة التي تريد إقناعه أن جوعه وقهره وضياع فرصه، عناوين لكرامة زائفة يُراد لها أن تعيد تشكيل وعي شعب حر فتحوله إلى قطع من الشاه الخائفين، الشاكركين للحاكم بأمره على ما يتصدق عليهم من فتات حقوق. في الأثناء، يبحث الفلسطيني اللاجئ في اليرموك وغيره من عناوين اللجوء، عن خلاص فردي بعد أن ضاقت به الأرض وجغرافيا السياسة ففقد عناوينه المعنوية والمادية وبات لا يجد مكاناً لدفن الأحبة في بلاد الأشقاء.

قانون القومية الإسرائيلي يشكل خطراً على إسرائيل كما قبلها وأحبها وروج لها الغرب بقدر ما تشكل خطراً على الفلسطيني أينما كان وعلى حقوقه الأساسية والإنسانية والوطنية. من هذا المنطلق، يشكل القانون امتحاناً للكينونة السياسية والثقافية الفلسطينية التي يمكن أن تحوّل الادعاء المزيف أنها نجحت تاريخياً في إضاعة الفرص التاريخية إلى حقيقة. هناك من لا يرى سبيلاً للتعامل مع ما يحدث من تغيرات وتحولات خطيرة ومتسارعة إلا بالاعتراف بالهزيمة وقبولها قدراً يسقط حق تقرير المصير عابرة. إنها طريقة المقلسين فكرياً وسياسياً، المسلمين بتفوق الإسرائيلي وطغيانه قدراً. لكن هذا الفكر الانهزامي ليس قدراً والشعب الفلسطيني الذي لم تقوى على هويته كل موجات الظلم وطعنات الغدر، قادر أن ينتصر لنفسه إذا ما فرض إرادته على قبائله السياسية التائهة في صحراء الفلس الفكرية. حري بنا أن ننهي التيه دون هذه المواجهة التي ستطيل علينا الطريق وربما تُضيع علينا فرصة من الحرية وسلوى الوحدة.

عجوزان بلغا من العمر عتياً يجلسان على كرسيين متحركين في وسط ساحة رابين في تل أبيب ويحملان يافطة كتب عليها بالعربية والعبرية الحقيقة المجردة: "ولدت قبل ميلاد دولتكم". من حولهما، تجمّع الآلاف من الفلسطينيين من أجيال آبائهم وأحفادهم وأولاد أحفادهم يحملون العلم الفلسطيني ويهتفون "بالروح بالدم نفديك يا فلسطين". المشهد مرعب بكل تفاصيله لأي صهيوني عنصري يندم في قرارة نفسه أن أجداده الذين أنجبوا هذه الدولة المشوهة لم يأتوا على كل هؤلاء ويمحوهم من الوجود عندما أتحت لهم الفرصة.

ويزداد عامل الرعب في تواجد يهود إسرائيليين في الساحة يطالبون بإلغاء قانون القومية العنصري الذي جاء ليرسم نظام التمييز العنصري وعقلية الإقصاء والإنكار للوجود الفلسطيني التي أسست الدولة الإسرائيلية.

صحيح أن المشهد لم يخلو من الشوائب وصحيح أيضاً أن هناك من اليهود الإسرائيلييين والأمريكيين المشاركين من لا زالوا متمسكين بصهيونيتهم وغير مدركين أن الفكر الصهيوني وتجلياته قائم على إنكار وجود وحقوق وإنسانية الفلسطيني لأن الاعتراف به يعني الاعتراف بالنكبة وضرب الرواية الأسطورية الصهيونية في الصميم. وجود هؤلاء هو انعكاس لعملية التحرر من الأوهام الصهيونية المؤلمة لأصحابها لكنها المخاض الذي لا مهرب منه لمن يرى في نفسه إنساناً يؤمن بكرامة الإنسان بغض النظر عن العرق أو الدين. إرهابات المخاض هذا تتسارع في الولايات المتحدة بينما لا تزال تأخذ أولى خطواتها في إسرائيل. كل هذا لا ينتقص من أهمية الرسالة الفلسطينية الأصيلة التي علت في تل أبيب ويجب البناء عليها: الفلسطيني باق والنكبة لن تتكرر والفلسطيني جزء من تضاريس هذه الأرض ولن يقبل أن يعيش على الهامش وأن ينكر ذاته حتى يحظى ببعض من حقوقه الأساسية والإنسانية. وفي طيات هذه الرسالة فائقة الأهمية، هناك رسالة أممية واضحة ومرتبطة بحقيقة أن الفلسطيني في إسرائيل ليس مهاجراً أو مستجداً ولن يعتذر عن هويته أو يُميعها في سبيل المساواة، فهو حر رغم القوانين التي تريد له أن يكون ضيفاً غير مرحب به في أرضه.

أخطر وأهم ما يمكن أن يطالب به الفلسطيني الذي فرضت النكبة عليه جنسية غريبة تعاديه هي المساواة والحقوق الكاملة وهو يرفع علم فلسطين عالياً في وسط تل أبيب. في هذا السياق، يمكن اعتبار درجة الغلو التي وصلها المجتمع الصهيوني اليميني العنصري، فرصة استراتيجية لتعرية إسرائيل وأساطيرها والغرب المنافق الذي هرب من ساعة الحقيقة هذه طويلاً. فالفرق بين مطلب المساواة للفلسطيني داخل إسرائيل وأي حركة مدنية تطالب بالمساواة في الحقوق في أي دولة أخرى أن الفلسطيني يعري بمطالبته هذه أركان وأساسات الدولة الإسرائيلية التي تريد للعالم ألا يرى منها سوى أسطورة التنور الغربي وسط صحراء التخلف والغلو العربي-الإسلامي.

لطالما تبني الغرب هذه الأسطورة عن سابق إصرار وتعمد لتسهيل عليه حالة الإنكار التي يعيشها وتجنّب الابتزاز السياسي والمعنوي عما اقترفه بحق اليهود قبل سبعين عاماً. لكن الغرب لم يعد يقوى على الهروب من شمس الحقيقة بعيداً، ولم يعد يجد غربالاً قادراً

عرض مذهش يخلي صيفك منعش



كيا سبور تاج
SPORTAGE

ابتداءً من
1500
شيقيل شهرياً*



ECO hybrid

كيا اوبتيما
OPTIMA

شيقيل شهرياً*
1900

5 YEAR
100,000 K.M
WARRANTY*

KIA
فلسطين

* تطبق الشروط والأحكام

جنين 04 243 10 30 نابلس 09 232 91 91 بيت لحم 02 276 24 24 بيت ساحور 02 277 45 42 الخليل 02 221 34 22 رام الله 02 296 07 53

المجلس المركزي... البند الغائب

بقلم: نبيل عمرو



البند الغائب الذي قصده هو كيف يحافظ المجلس على ما تبقى له وللمنظمة من مصداقية، لا ينكر أحد تراجعها إلى ما دون الحد الأدنى، وتآكل المصداقية هو أخطر الظواهر التي تعاني منها الكيانات السياسية، ووقف هذا التآكل لا يتم بالبيانات وادعاء عدم وجوده، وإنما يتم من خلال التجدد في الدماء والأفكار والآليات، ويتم كذلك من خلال التقيد بمواعيد محددة للاجتماعات، ذلك أن الفترات المتباعدة وأحياناً كانت تزيد على ثلاث سنوات بينما القانون يحدد ثلاثة أشهر.

هذا التباعد أدى إلى نسيان الجمهور وجود مؤسسة يفترض أنها الأعلى في غياب المجلس الوطني، وحتى نسيان عدد من الأعضاء لكل ما كان في الجلسة السابقة وكأنها في الجلسة اللاحقة تبدأ من الصفر.

كذلك ينبغي عدم التقليل من أهمية دور القرارات التي لا تنفذ، فهذه الظاهرة التي رافقت المجلس المركزي عبر دورات متعددة، جعلت المجلس حين انعقاده كما لو أنه يدير ندوة داخل غرفة مغلقة لا يعرف الأعضاء ما يدور خارجها ولا يعرف المواطنون ما يدور بداخلها.

هذا هو البند الغائب عن جدول الأعمال المكتظ بعناوين استراتيجية، فما فائدة العناوين مهما كانت عظيمة وفخيمة حين تتراجع المصداقية ويدير الناس ظهورهم عن الإطار ويصرفون انتباههم عنه وعن ما ينتج عنه.

أيام قليلة تفصلنا عن الاجتماع الأول للمجلس المركزي الفلسطيني وفق تركيبته الجديدة، وكالعادة يوزع على الأعضاء جدول أعمال الدورة، وفيه بنود تحتاج إلى أشهر وسنوات لاستيفاء معالجتها والتوصل إلى حلول لمعضلاتها.

وكالعادة تفتتح مساجلات خطابية تستهلك كل وقت المجلس، الذي يكون بيانه الختامي قد أعد بالساعات الأولى من افتتاحه.

جدول الأعمال الذي وزع لهذه الدورة التي حملت اسم

شاهدة غالية هي رزان النجار؛ يخلو من البند الأهم الذي يتعين على المجلس التفرغ لمعالجته واتخاذ قرارات عملية بشأنه، لا أعني بند الانقسام الذي دخل عامه الحادي عشر ولم يتم التوصل لا إلى إنهائه ولا إلى التقليل من أثاره المدمرة، ولا أعني إلغاء التنسيق الأمني الذي أصبح الأغنية المفضلة للأعضاء، حيث التصفيق ووقوفاً ابتهاجاً باتخاذ قرار بوقفه، دون الاكتراث إلى أن هذا القرار سيطويه النسيان بعد دقائق من اتخاذه، ولا أعني تطبيق قرار سابق بالتخلص من الشيكال كعملة متداولة حيث اجتهد البعض باستبداله بالعملة الافتراضية "بيتكوين".

"وطن واحد لأكثر من موت"

كتب: أحمد زكارنة



وفي هذه الرواية التي تعدّ العمل الثاني للكاتب «محمد جبعتي»، نجدّه يعالجُ القضية الوطنية، ويتناول الأساطير، دون إغفال المرور على التجارب الإنسانية الأخرى، كتجربة الهنود الحمر، ربما لضرورات التأكيد على أنّ عوامل القومية واللغة مثلاً، هي عوامل فارقة تندرج ضمن اشتراطات المجابهة الناجعة لأي شكل من أشكال الاستعمار أيّاً كان وصفه أو عقيدته، وبالرغم من ذلك نجدّه «أي الكاتب» يغوص عميقاً في حالة استلاب واستسلام تدفعه لترك الخاتمة مفتوحة على غد مجهول الهوية، وربما على بدايات معلومة المصدر والنتيجة.

والسؤال هنا: هل يمثل الكاتب حالة فردية أم حالة جمعية؟ أكانت عوامل القومية واللغة، عوامل مساعدة لمجابهة الاحتلال فعلاً، أما أننا شوهدنا ما يجمعنا لنُدخل اللغة في أنانيتنا الفردية والحزبية، والعشائرية والطائفية إلى ما هنالك من عبث مقيم؟

الموت في الرواية حاضر بوصفه قيمة لا تقل أهمية عن قيمة الحياة، إن لم تتفوق عليها باعتباره -واقصد الموت- الحقيقة الأكيدة المفروضة على كل البشر، غير أنّ الكاتب في روايته يطرح قصة رجل يخطفه الاكئاب حدّ الغرق في السوداوية، وإن كان دائم البحث عن الخلود، ما يجعله في صراع دائم ومتحرك بين محاولات الخلود والحق في اختيار شكل الفناء ولو عبر الفنتازيا.

أما البنية السردية للعمل فقد أشبهت إلى حد بعيد بنية الواقع المجتمعي في فلسطين والجوار، فوظفت المشروعات الضمنية للروائي في البحث والتقصي، لينهل الكاتب من الاقتباسات المعرفية ما يشاء، بشكل لم يأت على سبيل المصادفة، وهو بالضبط ما يمارسه البعض منّا في رفعه للشعارات الفارغة من أي مضامين وطنية واضحة، وإن قصد الكاتب غير ذلك.

في حين أنّ خاتمة الرواية تطرح عدّة أسئلة مشروعة وشائكة في آن واحد، كقوله: هل أنا ضحية أم جلاّد؟ هل العدالة في الانتقام؟ لم تأخذنا الحياة إلى دروب لا نستهيها؟ وهي أسئلة يختلط فيها الفلسفي بالوجودي دون إغفال الواقع بكل أبعاده المأساوية، ما يطرح على الكلّ الوطني أنّ الخلاصة الأكيدة في مثل حالتنا الوطنية الهشة، أننا جميعاً ودون حسابات الصواب والخطأ، نتحدث عن وطن واحد، محتل، محاصر، معنف، معذب، مسلوب، مسروق، ولكنه وطن واحد لأكثر من موت، قد نموت به بأيدينا قبل أيدي أعدائنا.

العنوان أعلاه هو تحريف بتصريف من رواية جديدة لروائي شاب طرح قضيتته الوطنية في إطار شخصي، حينما عالج مسألة الهوية والمكان، فضلاً عن قضايا من وزن المعنى لكل شيء، والوجودية ببعدها الفردي والجمعي، وصولاً إلى العدمية، وبين هذه وتلك قضية الموت باعتباره الشكل المكمل للحياة بمعناها المادي، وقد جنّت بهذا التحريف الذي يعود أصله للكاتب الشاب تحت عنوان "رجل واحد لأكثر من موت" لكوننا جميعاً بحاجة ماسة للسؤال، أكثر من حاجتنا العميقة للكثير من الإجابات، خاصة من أولياء

أمورنا السياسية.

ولعل الأمر برمته هو أننا نستطيع أن نلاحظ حينما تُطرح إحدى تفصيلات قضاياها الداخلية بوصف مجموع التفاصيل هي التي تشكل الحدث، أي حدث سواء أكان صغيراً أم كبيراً، هذا الطرح الذي عادة ما ندخله وندخل معه وقبله وبعده، في جدل عقيم، عوضاً عن ضرورة طرحه بأسلوب فكري يشبه بشكل أو بآخر، حالة العصف الذهني الجمعي الذي أظنه صحيحاً إلى حد يمكن من خلاله أن تُبنى الأوطان.

نحن - وأعني الكلّ الحزبي في هذه البلاد، بين مشروعية السؤال واتهام السائل بعديد التهم- نمارس فعل الرذيلة المجتمعية، حينما ندعي ملكيتنا الحصرية للوطنية، وحقّ تخوين الآخر فقط لأنه آخر بفرقه وانتمائه، ما يعني أننا نمارس فاحشة ما ننتقده من عنصرية هذا المحتل ليل نهار، ليقتل الوطن مرة من المحتل، ومرات بفعل مزاداتنا الرخيصة على بعضنا البعض.

الرواية التي حرّفت عنوانها، تؤكد في مضمونها العام أنّ الوجودية عندما تتصارع مع العدمية في نص سردي واحد، تجعلنا نعتقد للوهلة الأولى أننا أمام حالة يعترها التشوش إلى حد بعيد، ولكن مع تتبع الأحداث وما يدور في هامشها، يجد المرء نفسه بقصد أو دون قصد في حالة بحث دؤوب عن الوجودية بوصفها الطريق الأمثل ربما للوصول إلى العدمية، إن صحّ الربط أو التوصيف في مثل هذه الحالة، حالتنا. «رجل واحد لأكثر من موت» هي رواية تقدّم عالماً سردياً مختلفاً من جهة طرح الأفكار، وحبكة المشاهد، بهدف مناقشة فكرة (الزّمكان) بأسلوب فلسفي يعتمد بالأساس على حضور صوت الراوي العليم في بعده الإنساني مرة، والقوميّ مرات أخرى.

ARE YOU

TAKIS®

ENOUGH?

PARCEL

TAKIS®

FUEGO®

واجه
الشده

المستورد: الشركه العالميه - عنتاوي , نابلس 09 2351958

لتسقط القوانين العنصرية

بقلم: سامي سرحان

وحساباتهم وعداوتهم التي لا تخدم غير الأهداف الأمريكية والإسرائيلية.

وثالثاً، أملنا في جماهير الأمة الإسلامية الذين يرون القدس تتهدد بمباركة أمريكية وفلسطين تحمى من الخارطة السياسية وهم لا يشعرون.

ورابعاً، أملنا في الشعوب المحبة للسلام والمساواة الراضية للعنصرية والصهيونية ولسياسات اليمين الصهيوني وعلى رأسه نتنياهو وليبرمان.

وخامساً، أملنا في تحرك اليهود الذين يدعون الديمقراطية للوقوف في وجه حكومتهم العنصرية التي قد تؤدي سياساتها بجموع اليهود في العالم وتصفهم بالفاشية والنازية والعنصرية.

إن قانون القومية ليس ببعيد عن القوانين والسياسات النازية وقوانين الفصل العنصري التي أقيمت في مزبلة التاريخ، ونجد اليوم إدارة ترامب وإدارة نتنياهو تنبش في الزبالة لإحياء الفاشية والنازية والعنصرية.

الأول شعار المساواة للطائفة الدرزية الفلسطينية في الحقوق والواجبات في دولة إسرائيل؛ رفعت المظاهرة الثانية التي نظمتها لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية شعار نعم للمساواة وليسقط قانون القومية، جامعة بذلك الشعارين ليتمسك كل أبناء الشعب الفلسطيني في الكيان الإسرائيلي. إن التحرك الجماهيري لأبناء شعبنا في الداخل كما يؤكد منظمو الفعاليات؛ هو فاتحة لمعركة قد تطول لإسقاط قانون القومية الذي يقول بأن إسرائيل هي الدولة القومية لليهود ويغيب نحو 20% من سكان البلاد العرب، وهو يتساوق مع ما يسمى صفقة القرن وما يجري في المحيط العربي من هرولة باتجاه التطبيع مع إسرائيل التي كشفت عن وجهها العنصري، وبتجاه التحالف باعتبارها دولة صديقة وليست عدوا للشعب العربي والفلسطيني منه على وجه الخصوص، وبالتالي ليس صدفة أن تجرؤ حكومة نتنياهو على سن هذا القانون في هذا الوقت بالذات.

إن معركة فلسطيني الداخل والخارج والشتات مصيرية مع هذا القانون الذي يتنكر لوجود الأقلية العربية في بلدها الأصلي وموطن آبائها وأجدادها منذ خمسة آلاف سنة، ويتنكر لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس والتخلص من الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية وفق حل الدولتين وعاصمتها القدس الشرقية، كما يتنكر لحق العودة لملايين اللاجئين الفلسطينيين في الشتات لوطنهم وممتلكاتهم وفق قرارات الشرعية الدولية. إن حكومة اليمين الإسرائيلي فتحت الرواية التوراتية وجعلتها منهجاً لسياساتها العنصرية تجاه شعب فلسطين، ورواية نتنياهو التوراتية لن تصمد أمام حقيقة أن شعب فلسطين موجود على هذه الأرض قبل أن تزول التوراة، وهو ما يجب أن تدركه أيضاً الإدارة الأمريكية المتصهينة.

وإذا كان الواقع العربي الرسمي المتخاذل والمتواطئ هو أحد الأسباب التي شجعت حكومة نتنياهو على سن هذا القانون العنصري وعشرات القوانين السابقة له؛ فإن أملنا أولاً بوحدة الموقف الفلسطيني في الداخل وفي أراضي السلطة الوطنية والقدس والشتات الراض والمقاوم للقانون العنصري.

وثانياً أملنا في جماهير أمتنا العربية بعيداً عن حكامها

حراك شعبي لفلسطيني الداخل وبعض اليهود شهدته تل أبيب خلال الأسبوعين الماضيين فاق كل التوقعات وفاجأ اليمين الإسرائيلي وحتى القيادات العربية في الداخل.

مظاهرتان غير مسبوقين تجاوز عدد المشاركين في كل منهما عشرات الآلاف بل مئات الآلاف، مسجلة صحوة شعبية في وجه بروز شبح العنصرية والفاشية والنازية التي مثلها قانون القومية والذي أقره الكنيست الإسرائيلي، ومفاده أن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي وليست دولة مواطنيها، مسقطاً بذلك حق الأقلية العربية التي تمثل نحو 20% من مواطني إسرائيل في الوجود على أرض وطنهم التاريخي فلسطين منذ آلاف السنين.

ويتوافق سن هذا القانون مع ظهور شبح التوتر العنصري من جديد في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارة دونالد ترامب؛ حيث سجلت حالات احتكاك عنصري بين ذوي البشرة البيضاء والأقليات الأخرى من المواطنين الأمريكيين من أصول أمريكية لاتينية وإفريقية وأصول إسلامية، وتجاوز عدد هذه الاحتكاكات خلال عام واحد خمسة آلاف حالة، وهي في تزايد طالما ظل ترامب وإدارته يغذيان النهج العنصري الاستعلائي في الولايات المتحدة تجاه المسلمين والأفارقة الأمريكيين والأمريكان اللاتين من خلال تصريحاته والقوانين يسنها المشرع الأمريكي بإيحاء من البيت الأبيض.

ولا ندري إن كان بنيامين نتنياهو وأركان حكومته اليمينية يتماهون في سياساتهم العنصرية مع عنصرية ترامب وصهيونيته، مع أن ترامب ومستشاريه يرون في نتنياهو وحكومته قدوة لهم في ممارساتهم العنصرية تجاه من هو غير أمريكي أبيض أو يهودي متصهين وفاشي.

إن التحرك الجماهيري العربي غير المسبوق في الداخل كما يقول منظمو التحرك؛ ليس سوى بداية لتحرك الجماهير العربية الذي لن يتوقف حتى إسقاط قانون القومية مهما طاللت المعركة.

ويعول أبناء شعبنا في الداخل في تحركهم على وحدة صفهم أولاً ومشاركة اليهود الديمقراطيين ثانياً وتوسيع هذه المشاركة لاحقاً.

وفي سياق وحدة الموقف من قانون القومية لوحظ اختلاف الشعارات التي رفعت في المسيرتين، ففي مظاهرة السبت

الحدث

صحيفة أسبوعية متخصصة

تصدر عن شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر

رئيس مجلس الإدارة
سامي سرحان

رئيس التحرير
رولا سرحان

المدير العام
طارق عمرو

رام الله - الماصيون - عمارة سحويل - الطابق الأول
صندوق بريد 3738، البيرة، فلسطين
هاتف: +970 2 297 9717
فاكس: +970 2 297 9719
alhadath@alhadath.ps
www.alhadath.ps
facebook.com/alhadathnews
https://twitter.com/Alhadathpal

الإخراج الفني

i design...
www.idesign.ps

الطباعة: مطابع الأيام - رام الله

الحدث

الحدث الفلسطينية
صحيفة اقتصادية اجتماعية ثقافية

ويمكنكم متابعتنا أيضاً من خلال

facebook.com/alhadathnews

https://twitter.com/Alhadath_news1



واو!

جديد



100% تغذية
0% شعور دهني

البنك الوطني | TNB الوطني
THE NATIONAL BANK

اللي منوفره اليوم منلاقيه بكرة

حسابات توفير
الوطني

شيك

200,000

جائزة شهرية

حسابات توفير الوطني وحياتي هي حسابات توفير بدون فوائد أو عمولات، هدفها تشجيع الأفراد على التوفير من خلال تقديم جائزة شهرية، بالإضافة إلى تعزيز ثقافة الادخار عبر تذكير الجمهور المستهدف أن الأهم هو توفير مبلغ اليوم للاستفادة منه غداً.

شروط الحملة:

- يمكن لكافة الأفراد باختلاف أعمارهم الاستفادة من حسابات توفير الوطني
- تشمل الحملة حساب توفير الوطني وحساب حياتي
- الجائزة الشهرية هي جائزة نقدية بقيمة 200,000 شيك لفائز/ة واحدة
- الحد الأدنى للدخول في السحب على الجائزة الشهرية هو \$200 وكل \$100 إضافية تزيد فرصتكم بالربح
- تشمل الحملة العملاء الحاليين والجدد
- يتم السحب على الجائزة في نهاية كل شهر
- تخضع الجائزة لضريبة الدخل
- تستمر الحملة لغاية 2018/12/31